وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر *بسكرة*

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-قطب شتمة-

قسم العلوم الإنسانية

تخصص تاريخ معاصر

جامعة الدول العربية
ودورها في دعم القضية الفلسطينية
1945-1974م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر فيتخصص التاريخ المعاصر

من إعداد الطالب(ة): تحت إشراف الأستاذ(ة):

-فيسح نصيرة -بوخليفي جهينة

السنة الجامعية:

2014/2013م.

شكر وعرفان

أشكر الله الذي وفقني في هذا البحث.

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة بوخليفي جهينة، التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها العلمية طوال البحث.

وأتوجه بالشكر إلى أساتذة العلوم الانسانية وقسم التاريخ بصفة خاصة. (بلقاسم ميسوم، أجقو علي، مصمودي نصر الدين، فريح لخميسي، بوعافية السعيد، ابرير حمودي، شلبي شهرزاد، شلوق فتيحة) على مجهوداتهم طيلة المشوار الدراسي.

الاهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء ،إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة: "خورصي حورية".

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء. الذي لم يبخل عليا بشيء من أجل دفعي نحو طريق النجاح. إلى الذي علمني كيف أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر. إلى والدي العزيز "نوري سعيد".

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي الأعزاء: " عبد المالك، عادل ، صدام، علاء، شمس الدين".

إلى شمعات حياتي وزهور قلبي أخواتي الحبيبات: "سمرة، كنزة، أحلام، أساور".

إلى أختي وصديقتي ورفيقة دربي "نصيرة وزوجها محمد الحافظ"، وإلى صديقتي "وداد". وإلى الحبيبان "سومةوزهير".

وإلى كل من سار معي ونحن نشق طريق العلم، إلى زملائي وزميلاتي، وإلى كل من علمني حروفا من ذهب وكلمات من درر، وعبارات من أسمى عبارات العلم، إلى أساتذتي الكرام.

وإلى كل من يعرف" نجاة نوري".

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون".

الآية 105 سورة التوبة

مدخل

بقي العرب تحت الحكم العثماني لمدة أربعة قرون، حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى أين ساندت الأقطار العربية الحلفاء في حربها، والتي من خلالها أسقطت الحكم العثماني، من أجل الحصول على استقلالها. غير أنها سقطت في فخ الاستعمار الغربي من الشرق إلى الغرب، وفي الفترة ما بين الحربين العالميتين ظهرت الثورات والانتفاضات المنادية للاستقلال، ومع ظهور فكرة القومية العربية التي نادى بها بعض المفكرين العرب وهبوب رياح الحرية، نالت الدول العربية استقلالها، فاتجهت إلى إنشاء تنظيمات إقليمية تجمع بينها من أجل تحقيق مصالحمشتركة،وكان أول تنظيم إقليمي عربي هو جامعة الدول العربية. وقد أنشئت جامعة الدول العربية أساسا لتدعيم الصلات الوثيقة والروابط الكثيرة التي تجمع الدول العربية ولتوطيد العلاقات فيما بينها. وهي تعد من أوائل المنظمات الدولية التي انشئت بعد الحرب العالمية الثانية بل وإن التوقيع على ميثاقها كان قبل التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة.

وتعتبر جامعة الدول العربية من المنظمات الإقليمية التي تصنف بأنها منظمات بين الدول، بمعنى أنها لا تملك صلاحيات وسلطات تعلو بها على الدول الأعضاء فيها، بحيث يكون لقراراتها صفة الإلزام والنفاذ التلقائي داخل أقاليمها كما هو الحال بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي.

واعتبرت جامعة الدول العربية طرفا أساسيا في مختلف القضايا السياسية العربية المتعلقة باستقلال الدول العربية المستعمرة، وأهمها القضية الفلسطينية .فقد تابعت قضية فلسطين في كل المجالات والأصعدة، وذلك انطلاقا من ميثاقها القائم على ضرورة الدفاع عن كل القضايا العربية، لما فيه ضمان للحقوق العربية من ضياع.

وانطلاقا من هذا يعود اهتمامي بالبحث في إشكالية جامعة الدول العربية، ودورها في دعم القضايا العربية المعاصرة، حيث سنخص بالدراسة القضية الفلسطينية خلال الفترة 1945-1974م.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا للموضوع لمجموعة من الاعتبارات من بينها:

- يعتبر قيام جامعة الدول العربية نقطة انعطاف في تاريخ العرب.
- وجود جميع مقومات الوحدة بين العرب.

- ضرورة اثبات نشأة جامعة الدول العربية، لمعرفة ما مدى فاعلية جامعة الدول العربية في دعم قضايا العالم العربي المعاصر.

- عدم وجود دراسات جزائرية كافية حول الموضوع.

-الموضوع في حد ذاته يمثل سلسلة من حلقات التاريخ العربي، ولا بد من دراسته والتعميق بالبحث في شجونه.

- الميول الشخصي للباحث للبحث والدراسة حول الموضوع وتاريخ العرب بصفة عامة.

الإطار الزماني والمكاني للموضوع:

يمكن تحديد الإطار الزماني للموضوع من الفترة التي عقد فيها أول مؤتمر لجامعة الدول العربية سنة 1944 م وهو المؤتمر العربي العام، وصولا إلى 1974م حيث اتخذت قرارا تاريخيا باعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. في حين يرجع الإطار المكاني للموضوع إلى مصر مقر جامعة الدول العربية وفلسطين.

اشكالية الموضوع:

تبنت جامعة الدول العربية القضية الفلسطينية منذ نشأتها وجعلتها احد اهدافها الرئيسية ،إذا إلى أي مدى ساهمت جامعة الدول العربية في دعم القضية الفلسطينية 1945م -1974م ؟

وتندرج ضمنها عدة تساؤلات فرعية منها:

-ما هي أسباب وظروف قيان جامعة الدول العربية؟

-ما هي مبادئ وأهداف ميثاقها، والأجهزة التي تحويها جامعة الدول العربية؟

-هل كانت جامعة الدول العربية منذ قيامها منبر للتعبير عن أفكار وطموحات الشعوب؟

-هل نجحت جامعة الدول العربية في الأهداف التي قامت لأجلها؟

-هل كان لجامعة الدول العربية فاعلية في دعم القضية الفلسطينية؟

الدراسات السابقة:

حظيت جامعة الدول العربية ببحوث ودراسات سابقة منها الدراسات التي قام بها محمد طلعت الغنيمي في جامعة الدول العربية دراسة قانونية سياسية . كذلك رابح غنيم الموظف الدولي في نطاق جامعة الدول العربية. هذا بالإضافة إلى مجموعة من كتب تاريخ العرب التي تناولت الموضوع بالدراسة. أما إذا تحدثنا عن القضية الفلسطينية نجد منها محمد عوض الهزايمة القدس في الصراع العربي –الاسرائيلي. كذلك عبد الحليم مناع العدوان القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946م. بالإضافة إلى مجموعة من المقالات منها الجامعة العربية والأمن القومي في نصف القرن لطه مجذوب.

منهج الدراسة:

لقد اتبعنا أثناء سيرورة البحث منهجا تاريخيا تحليليا، وذلك انطلاقا من عرض الأحداث وتحليل مضمونها للوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات حول موضوع الدراسة.

عرض الموضوع:

نظرا لطبيعة الموضوع اخترنا خطة تتألف من مقدمة وفصلين وخاتمة.

مقدمة: وفيها عرض للموضوع من جوانبه المختلفة.

الفصل الأول: وكان عنوانه جامعة الدول العربية، حيث تطرقنا فيه لنشأة جامعة الدول العربية، وذلك بالتطرق إلى الخلفية التاريخية لنشأتها، واللجنة التحضيرية وبروتوكول الاسكندرية واللجنة السياسية ومشروع الميثاق. وتطرقنا كذلك لأهدافها ومبادئها وأجهزتها الأصلية التي أنشأها الميثاق والمستحدثة.

الفصل الثاني: تحت عنوان دور جامعة الدول العربية في دعم القضية الفلسطينية 1945-1974م. حيث تطرقنا إلى لمحة جغرافية وتاريخية عن فلسطين وذلك بالتطرق إلى التسمية والمجال الجغرافي، إضافة إلى سكان فلسطين القدامى والمستعمرات اليهودية في ريف فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني 1854-1984م. وتطرقنا كذلك إلى جهود جامعة الدول العربية في دعم القضية الفلسطينية وذلك من خلال القرارات التي اتخذتها في مواجهة الاجراءات الدولية واليهودية وقرارات مبادئ العمل العربي، والقرارات الخاصة بمدينة القدس، ودعم القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946-1974م.

خاتمة: تم فيها عرض أهم النتائج المتوصل إليها وهي عبارة عن اجابات حول تساؤلات اشكالية الموضوع كما أدرجنا مجموعة من الملاحق التي تدور حول الموضوع.

المصادر والمراجع:

لقد اعتمدت في انجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر نذكر منها: رجب يحي حلمي الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية . ورأفت غنيمي الشيخ التاريخ المعاصر للأمة الاسلامية ، وهما مصدران مهمان حيث تناولا بالبحث والدراسة جامعة الدول العربية. ومجموعة من المراجع منها محمد طلعت الغنيمي جامعة الدول العربية دراسة قانونية وسياسية . وغليم رابح الموظف الدولي في نطاق جامعة الدول العربية. ومحمد عزيز شكري الوسيط في المنظمات الدولية . وهي مراجع تناولت جامعة الدول العربية مبرزة دورها في دعم القضايا العربية. هذا بالإضافة إلى مجموعة مؤلفات اختصت بالدراسة حول القضية الفلسطينية، نذكر منها الفرنواني طه الصراع العربي الاسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري كذلك واصل عبد المنعم الصراع العربي الاسرائيلي من مذكرات وذكريات الفريق عبد المنعم. وهما مصدران مهمان بحيث تطرقا إلى الموضوع بجوانبه كافة. وأبعاد القضية الفلسطينية، وكذلك عبد الحليم مناع العدوان القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946-1990م. ومحمد عوض الهزايمة القدس في الصراع العربي الاسرائيلي وهي مراجع تناولت دور جامعة الدول العربية في دعم القضية الفلسطينية. بالإضافة إلى مجموعة من المقالات التي وردت في مجلة السياسة الدولية والتي تعتبر خزانا ضخما للمعلومات حول القضايا السياسية العالمية. وفي صدارتها القضايا العربية بالخصوص، ومن بين هذه المقالات نذكر بطرس بطرس غالي قضية العضوية في جامعة الدول العربية، كذلك طه مجذوب الجامعة العربية والأمن القومي في نصف القرن. ومحمد نعمان جامعة الدول العربية ومستقبل العمل العربي المشترك.

صعوبات الدراسة:

وهكذا فإننالمندخرجهدا ماديا ومعنويا في سبيل الإلمام بمادة الموضوع. إلا أنها واجهتنا بعض الصعوبات في جمع المادة العلمية لعدم توفر المراجع بشكل كاف على مستوى الكلية، وكذلك بعض الصعوبات في جميع مادة الفصل الثاني وكذلك لأنها قليلة وإن وجدت فهي تتكلم عن الموضوع بشكل سطحي.

الفصل الأول

جامعة الدول العربية

1- نشأة جامعة الدول العربية:

1-1- الخلفية التاريخية لنشأة جامعة الدول العربية.

1-2-اللجنة التحضيرية و بروتوكول الإسكندرية.

1-3- اللجنة السياسية و مشروع الميثاق.

2- أهداف و مبادئ جامعة الدول العربية:

2-1- أهداف جامعة الدول العربية.

2-2- مبادئ جامعة الدول العربية.

3- العضوية في جامعة الدول العربية:

3-1- اكتساب العضوية.

3-2-عوارض العضوية.

4- أجهزة جامعة الدول العربية

4-1-الأجهزة الأصلية التي أنشأها الميثاق .

4-2-الأجهزة المستحدثة .

حاول الاستعمار مرارا الوقوف في وجه أي جهود تؤدي إلى الوحدة العربية حتى جاءت الحرب العالمية الثانية، حيث أحس العرب بضعف الوطن العربي. وأدركوا أطماع الدول الاستعمارية في استغلال ثروات بلادهم. كما شعروا بخطر الصهيونية على فلسطين والوطن العربي. عندما نادى اليهود بشعار دولة اسرائيل من النيل إلى الفرات، فتطلعوا إلى إقامة وحدة تجمع بلادهم وحينما قوي تيار الوحدة سارعت بريطانيا إلى استغلاله وتوجيهه لحسابها. فقامت تدعواإلى وجوب اتحاد الدول العربية.

وبعد فشل عدد من المشاريع الوحدوية ومن بينها مشروع الهلال الخصيب الذي قدمه رئيس وزراء العراق نوري السعيد في 1942م ومشروع سوريا الكبرى الذي طرحه الأمير عبد الله بن الحسين والمتضمن إلحاق سوريا ولبنان وفلسطين بإمارة شرق الأردن. ظهرت جامعة الدول العربية وهي أعلى تنظيم عربي يجمع البلدان العربية في إطار وحدوي.

1-نشأة جامعة الدول العربية

1-1 -الخلفية التاريخية لنشأة جامعة الدول العربية

يعتبر العامل الجغرافي و عوامل التضامن الاجتماعي المشترك بين مجموعة الدول العربية كان له دور كبير في تسهيل قيام الجامعة ، حيث تتمركز الدول في منطقة جغرافية متقاربة[1].تجمعها قواسم مشتركة (لغة و تاريخ و دين و ثقافة و حضارة) ،و مصالح مشتركة ، وتكوين نفسي عربي مشترك، وكذلك المطالبات والدعوات والرغبات لدى الشعوب العربية ، التي كانت تأمل في نوع من الوحدة بينها وتحقيق التكامل بينهما والحفاظ على القومية العربية[2] .

و أيضا الدور الإيجابي لبريطانيا المشجع والمؤيد لإنشاء أي نوع من التعاون ، حتى إذا كانت بصبغة وحدة عربية يكون المقصود منها دعم الروابط المشتركة بين الدول العربية وتحقيق الوحدة بينهم[3]،فقد شعرت بريطانيا في الحرب العالمية الثانية بضرورة تنفيذ خطتها بجمع العرب تحت نظام حكم موحد لضمان السيطرة عليه[4].فهي في حاجة ماسة لتأمين المنطقة العربية نظرا لأهميتها الاستراتيجية و حتى يظل هذا الممر مفتوحا إلى الشرق،(الطريق التجاري للهند) ،وذلك في الوقت الذي كان يسيطر فيه على المنطقة فيهجو مقلق بالنسبة لبريطانيا ، تمثل في إنعاش الدعوة لاستقلال البلاد العربية ، والرغبة في استغلال ظروف الحرب لتحقيق ذلك ، بالإضافة إلى ترديد أصداء الدعوة للوحدة العربية في المنطقة .

---

[1]عبد الله علي عبو، المنظمات الدولية: الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة،ط1، الأردن، دار قنديل، 201 ،ص368.

[2] ياسين نمير طه، تاريخ العرب الحديث والمعاصر،ط1، الأردن، دار الفكر،2010،ص238.

[3] عبد الله علي عبو، المرجع السابق، ص368-369.

([4]،الاردن،دار الثقافة،2010،ص253.سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والاقليمية،ط1)

إلى جانب ظهور الثـورة المضادة لبريطانيا في العراق[1]، بقيادة رشيد الكيـلاني وهو زعيم التيار الوطني في العراق الذي تبنى فكرة استغلال اشتراك بريطانيا في الحرب للضغط عليها لكي تمنح للعراق الاستقلال[2]، وتأجج الوضع في فلسطين ، كما أن ألمانيا وإيطاليا أظهرت تعاطفها مع الحركة العربية من أجل الاستقلال ، رغبة في زيادة الصعوبات أمام بريطانيا ، والقيام بتحركات عملية لدعم ثورة رشيد الكيلاني في العراق ضد بريطانيا.

ففي عام1941 م كانت بريطانيا في مأزق لا تحسد عليه أصدقاؤها الفرنسيون استسلموا عام1940موأصحابها الأمريكان لم يقرروا بعد خوض الحرب ، و السوفيات كانوا مرتبطين بمعاهدة عدم الاعتداء مع ألمانيا ، وجيوش المحور كانت تزحف باتجاه مصر، والمجهود الحربي البريطاني كان على وشك الانهيار ، فهداها دهاؤها إلى تقديم اقتراح يضمن لها تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى مواجهة التغلغل الامريكي و الفرنسي. لاسيما بعد قيام السعودية بالاتفاق المباشر مع شركات النفط الامريكية لاستخراج النفط ووجود وحدة عربية[3]،وهذا لتكون حلقة في سلسلة الأحلاف السياسية العسكرية الممتدة من أوغندا حتى تركيا للوقوف في وجه الاتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية[4].

---

[1] عبد الله موافي،" أبعاد الدور المصري في جامعة الدول العربية"، مجلة السياسة الدولية، ع61، القاهرة، مؤسسة الأهرام،1981،ص13.

[2] رأفت غنيمي الشيخ، التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية، القاهرة، دار الثقافة، 1992،ص74.

[3] محمد مجذوب، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة،ط1، لبنان، حلبي الحقوقية،2009،ص365.

[4] علي مفلح محافظة، العرب والعالم المعاصر، ط1،الأردن، دار الشروق،2009،ص43.

أعلنوزيرخارجيةبريطانيا(إيدن) في29ماي 1941م

،تصريحهالذيجاءفيهأنحكومةجلالتهسوفتبذلتأييدهاالتاملأيةخطوةتلقموافقةعامةفيالمنطقةالعربية، يكونمنشأنهاتقويةالروابطالثقافيةوالاقتصاديةبينالبلدانالعربيةوكذلكالروابطالسياسية[1].

ودعمتبريطانياهذاالاتجاهبتصريحينتاليينالأول بتاريخ 19مارس 1942موالثاني 24 فيفري 1943 م.حيث كررفيهاوزيرخارجيتها ماسبق

أنأعلنهفيمجلسالعمومالبريطانيآنذاكأنحكومةصاحبةالجلالة "تنظربعينالعطفإلىكلحركةبينالعربترميإلىتحقيقوحدتهمالاقتصاديةوالثقافيةوالسياسية "[2].

اغتنمالعربالفرصةلإيجادنوعمنالاتحادبينبلدانهمبعدأناختلفتالظروف.إذأصبحالعرببحاجةلدعمبريطانيا

،وقداندحرتدولالمحورإثرهزيمتهافيمعركةالعلمين1942موانتصرتدولالحلفاء،فبدأتالمشاوراتمنأجلالوحدةعام

1943مفيالوقتالذيفشلتفيهمحاولاتالوحدةالإقليميةلمشروعيالهلالالخصيبالذيقدمهنوريالسعيد

1942

م[3]،ومشروعسورياالكبرىالذيطرحهالأميرعبداللهبنالحسينوالمتضمنإلحاقسورياولبنانوفلسطينبإمارةشرقالأردنعام 1943م.

1-2-اللجنة التحضيرية وبروتوكول الإسكندرية

---

[1] عبد الحميد سمور زهدي، تاريخ العرب المعاصر، القاهرة، الشركة العربية المتحدة،2008، ص294.

[2] محمد رفيق الطيب، العالم العربي والتحديات المعاصرة ،ط1،لبنان دار النفائس ، 2010 ، ص42.

[3] محمد مراد ، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي ،ط1،لبنان ، دار المنهل اللبناني،2009،ص 238.

وجه رئيس وزراء مصر مصطفى النحاسدعوة إلى الحكومات العربية التي شاركت في المشاورات التمهيدية(العراق ، السعودية ، سوري ، الأردن ، اليمن) لإرسال مندوبيها للاشتراك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام التي ستتولى صوغ المشروعات لتحقيق الوحدة العربية[1].واجتمعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في مدينة الاسكندرية ،في ثماني جلسات من 25 سبتمبرإلى 07 أكتوبر 1944م[2]وحضرتها كل من مصر والعراق ولبنان وشرق الأردن والسعوديةو فلسطين [3]، وهذا لبحث الأسس التي تقوم عليها الوحدة العربية المنشودة ،وخلال هذا المؤتمر طرحت ثلاث تصورات رئيسية للوحدة العربية ، التصور الأول يرى ضرورة تحقيق وحدة فورية للدول العربيةعن طريق إنشاء دولة عربية موحدة ذات سلطة مركزية ، أما التصور الثاني فيرى ضرورة إقامة دولة عربية اتحادية لها برلمان اتحادي ، أما التصور الثالث وهو الذي كتب له أن يسود ، تمثل في إقامة تنظيم سياسي من شأنه تنسيق سياسات الدول العربية وارساء التعاون فيما بينها ونادت بهذا كل من لبنان واليمن[4] .

وفي يوم 07 أكتوبر1944م، وقعت وفود سبع دول عربية وهي مصر، سوريا، لبنان، الأردن و العراق، السعودية واليمن على بروتوكول الاسكندرية ، يعلن قيام جامعة الدول العربية[5]، الذي سجل الاتفاق على إنشاء جامعة الدول العربية متضمنا النص على قيام مجلس الجامعة بتنفيذ ما تبرمه الدول الأعضاء فيما بينها من اتفاقيات وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها ، والتنسيق بين خططها السياسية تحقيقا للتعاون فيما بينها وصيانة استقلالها و سيادتها من كل اعتداء بالوسائل السياسية الممكنة ، وأن قرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولتين من الأعضاء و

---

[1] خليل حسين ، التنظيم الدولي المنظمات القارية والإقليمية ، مجلد 2 ، ط1،لبنان ،دار المنهل اللبناني ، 2010،ص 45.

[2] علي حسني الخربوطلي ، التاريخ الموحد للأمة العربية ،ج2، مصر ، الهيئة المصرية ،1970،ص 238.

[3] مفيد الزيدي ، التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة ، عمان ، دار أسامة ،2011،ص 308.

[4] يحي حلمي رجب ، الرابطة بين الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ، القاهرة ،دار الفكر ، 1976، ص 12،13.

[5] هاني خير أبو غضيب، أطلس تاريخ العالم القديم والمعاصر، عمان، المكتبة الجامعية،2004، ص115.

يلجؤون إلى المجلس لفض النزاع ، كذلك عدم جواز إتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة من دولها[1]

1-3اللجنة السياسية ومشروع الميثاق

بدأت اللجنة الفرعية السياسية اجتماعاتها في 4 فيفري 1945 م بوزارة الخارجية المصرية ، و كان عليها أن تسير حسب الخطوط العامة التي وضعها بروتوكول الاسكندرية ، وتحاول أن تضع نظاما أو برنامجا أو ميثاقا يترجم هذه المبادئ من الناحية العلمية ، وقد بدأت الجلسات بخطاب ترحيبي من محمود فهمي النقراشي وزير الخارجية المصرية ورئيس اللجنة الفرعية السياسية[2]،

وقد وضع أمام اللجنة الفرعية مشروعان عراقي و لبناني ، المشروع الأول ركز على مسألة ضمان استقلال الدول العربية وسيادتها وحماية استقلالها وعدم انتهاج سياسة خارجية تضر بسياسة الجامعة أو بسياسة أية دولة عربية من الأعضاء وتوحيد النظم والأسلحة بين الجيوش العربية البرية والبحرية والجوية ، أما المشروع الثاني فأكثر نصوصه مستمدة من مواد البروتوكول وغلبت عليه مسألة الاستقلال والسيادة[3]، وجاء الحل الوسط المصري لكي يتضمن اسم المنظمة كلمة "جامعة" مما يعني الدعوة للتوحيد ونبذ التفرقة وتوثيق الصلات وكلمة الدول، مما يعني احترام مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية (المادة 8) ، وكلمة عربية مما يعكس الهوية والانتماء الحضاري والثقافي

---

[1] هناء فاروق صالح ، صورة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لدى الرأي العام المصري ، ط1، مصر ، دار العالم العربي ، 2009،ص 160، للمزيد أنظر: ملحق رقم 1 بروتوكول الإسكندرية.

[2] جلال يحي ،العالم العربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الثانية ، ج3،مصر ، المكتب الجامعي الحديث ،ص 135.

[3] سهيل حسين الفتلاوي ، موسوعة المنظمات الدولية ،5ج،ج2،ط1،الأردن ،دار الحامد،2010 ،ص 73،74.

ومن ثم التطلع للمزيد من التنسيق والتوحيد العربي في شتى المجالات بالإرادة الحرة المستقلة للدول الأعضاء (المادة 9)[1].

وفي 22 مارس 1945م بقصر الزعفران في القاهرة تم التوقيع على ميثاق الجامعة في نسخة واحدة حفظت لدى الأمانة العامة ، على أن تسلم صورة طبق الأصل لكل دولة عضو فيها[2]، والدول التي وقعت عليه هي: مصر(مثلها مصطفى النحاس-رئيس الوزراء)،وسوريا (مثلها سعد الله الجابري-رئيس الوزراء)،والأردن (مثله توفيق الهدي-رئيس الوزراء) وكذلك لبنان (مثله رياض الصلح-رئيس مجلس الوزراء)، العراق (مثله نوري السعيد - رئيس الحكومة) والسعودية (مثلها الشيخ يوسف ياسين - نائب وزير الخارجية)[3]، وتم اقرار الميثاق بالإجماع ، ولم تحضر اليمن هذا المؤتمر لكنها وقعت على الميثاق في صنعاء في 5 مايو 1945م، و قدأصبح الميثاق نافذ المفعول في 11مارس 1945م.

يتكون ميثاق جامعة الدول العربية من مقدمة وعشرون مادة تبين الأحكام الخاصة بالعضوية وأجهزتها ومقرها وحصانتها وتعديل الميثاق والتصديق عليه و ثلاثة ملاحق، الأول خاص بفلسطينويعلن فيه مجلس الجامعة توليه أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله حتى يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا ،واستقلاله الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه ، كما أنه لاشك في استقلال البلدان العربية . وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة ، فلا يكون ذلك حائل دون اشتراكها في اعمال مجلس الجامعة، والثاني خاص بالتعاون مع الدول العربية غير

---

[1]محمد نعمان ، "جامعة الدول العربية ومستقبل العمل العربي المشترك" ،مجلة السياسة الدولية ،عدد115، القاهرة ،مؤسسة الأهرام ،1994 ،ص 78.

[2]طارق زيادة ، العلاقات العربية الدولية ، مقالات في القانون الدولي العربي العام ،ط1، لبنان ، المؤسسة الحديثة للكتاب،2010 ،ص 93.

[3] أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2،الجزائر، منشورات تالة، 2009،ص15.

المشتركة في مجلس جامعة الدول العربية ، والثالث خاص بتعيين أول أمين عام للجامعة[1]،وهو عبد الرحمن عزام الوزير المفوض بوزارة الخارجية المصرية لمدة سنتين.

ويستند هذا الميثاق إلى الروابط المشتركة بين الأعضاء الموقعين تثبيتا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة وتوطيدها التي تربط بين الدول العربية وحرصا على دعم هذه الروابط وتوجيهها لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة[2]، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها، وتنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من اتفاقيات. كما نص الميثاق على أن من أغراض الجامعة تعاون الدول الأطراف تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها ، كما نص على أن المقر الدائم للجامعة هو القاهرة[3].

وقد جاء ميثاق جامعة الدول العربية أضعف في مبادئه من الأسس التي كان قد استقر عليها بروتوكول الاسكندرية رغم أن هذا الأخير كان دون أن يحقق ما توقعه وأمله العرب. ونتمثل في توضيح ذلك بالآتي:

-استبعد الميثاق ما كان منصوص عليه في البروتوكول من أنه لا يجوز بأية حال لدولة عربية أن تنتهج سياسة الجامعة أو سياسة دولة عربية أخرى.

-كما استبعد الميثاق ما كانت تنص عليه المادة الثالثة من البروتوكول التي كانت تسعى إلى درجة أقوى من الوحدة ، حيث نصت على أن اللجنة ترجو "أن توفق البلاد العربية في المستقبل إلى تدعيمها بخطوات أخرى وبخاصة إذا أسفرت الأوضاع العالمية بعد الحرب القائمة عن نظم تربط بين الدول العربية بروابط أمتن وأوثق".

---

[1]عمر سعدالله وأحمد بن ناصر،قانون المجتمع الدولي المعاصر ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2000،ص196،197.
للمزيد أنظر : الملحق رقم 2 ميثاق جامعة الدول العربية .

[2] ملحم قربان ،تاريخ لبنان السياسي الحديث ،ج1،لبنان ، المؤسسة الجامعية ،1981 ، ص 122.

[3] حسين عمر ، دليل المنظمات الدولية منظمة الأمم المتحدة منظمات عالمية متخصصة منظمات اقتصادية إقليمية ، القاهرة ، دار الفكر العربي ،2000،ص 105.

-وأضاف الميثاق قيدا لم يكن في البروتوكول وهو التزام الدول الأعضاء بعدم التدخل في نظم الحكم الخاصة بكل دولة[1].

---

[1] محمد طلعت الغنيمي، جامعة الدول العربية دراسة قانونية سياسية، الاسكندرية، منشأة المعارف، 1974، ص11،12.

2-أهداف ومبادئ جامعة الدول العربية

2-1-أهداف جامعة الدول العربية

ورد النص على أهداف الجامعة في ديباجة الميثاق وفي المواد من(2،5) من الميثاق، وبصفة عامة تسعى الجامعة إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

أولا- تحقيق التعاون في المسائل السياسية:

فالقصد من الجامعة العربية بصريح نص المادة الثانية من ميثاقها هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها، فعلى الجامعة العربية أن تسهر على تأمين مستقبل الدول العربية وتحقيق أمانيها وآمالها ، وعلى توجيه جهود هذه الدول إلى ما فيه خير للوطن العربي ، أما الدول الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق فلها أن تعقد فيما بينها من الاتفاقيات ما تشاء، لتحقيق هذه الأغراض خارج نطاق الجامعة[2].

ثانيا- صيانة استقلال الدول الأعضاء:

ورد هذا الهدف في ديباجة الميثاق والمادة الثانية منه، والغرض منه تنسيق المواقف السياسية العربية أمام المشكلات الدولية ، وتعاونها وتضامنها داخل الجامعة العربية وخارجها حتى يؤدي هذا التضامن إلى دعمها واستقلالها في مواجهة الأطماع الأجنبية[3].

---

(1) علي يوسف الشكري ، المنظمات الدولية ، ط1، الأردن ،دار صفاء ،2012،ص 268.

(2) محمد عزيز شكري وماجدة حموي ،الوسيط في المنظمات الدولية :النظرية العامة التنظيم العالمي التنظيم الإقليمي التنظيم التعاقدي، ط5،دمشق ،دار الكتاب، 2007 ، ص 242.

(3) رابح غليم ، الموظف الدولي في نطاق جامعة الدول العربية ، الجزائر ، دار هومة ، 2004،ص 132.

ثالثا- المحافظة على السلام والأمن العربيين : [1]

و يمكن استخلاص هذا الهدف من المادتين الخامسة والسادسة من الميثاق[2]. حيث تهدف جامعة الدول العربية إلى صيانة السلم والأمن العربي , ويتم بوسيلتين حل النزاعات بالطرق السلمية وقمع العدوان الواقع على أحدى الدول الأعضاء:

- حل النزاعات العربية بالطرق السلمية:يلزم ميثاق الجامعة الدول الأعضاء بعدم اللجوء إلى القوة لفض النزاعات التي قد تنشب بينها، ويميز الميثاق بهذا الشأن بين نوعين من النزاعات،النوع الأول ويختص بالنزاعات التي تتعلق باستقلال الدولة و سلامة أراضيها أو سيادتها والتي يخشى مجلس الجامعة منها وقوع حرب بين دولة عضو وبين دولة أخرى عضو في الجامعة أو غير عضو فيها ، وفي هذا النوع يمارس المجلس بين المتنازعين دورا توفيقيا إذ أنه يتوسط لحل النزاع. أما النوع الثاني فيتعلق بالنزاعات التي لا تتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ، وفي هذه الحالة إذا وافقت الدول المعنية على عرض النزاع على مجلس الجامعة، فإن المجلس يمارس عندئذ دورا تحكيميا.

والفارق بين دور المجلس التحكيمي ودوره التوفيقي هو أن قراراته تكون ملزمة حينما يمارس دوره التحكيمي لأن الدول المعنية قد لجأت إليه بملء إرادتها ونصبته حكمافي حين أن قرارات المجلس لا تكون ملزمة للأطراف حينما يمارس دوره التوفيقي كوسيط[3].

- قمع العدوان الجانب العلاجي لتحقيق الامن العربي:تنص المادة السادسةمن الميثاق على أنه إذا وقع اعتداء على دولة من الدول الأعضاء أو خشي وقوعه فالدولة المعتدي عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا, ويقرر المجلس التدابير

---

[1] عبد الحميد دغبار،جامعة الدول العربية والقضايا المعاصرة ، قراءة في المواقف والقرارات ، ط1،الجزائر ، دار الخلدونية ،2007، ص 101.

[2] محمد عزيز شكيري وماجدة حموي ، المرجع السابق ، ص243.

[3] محمود مرشحة ، الوجيز في المنظمات الدولية ، حلب ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ،2010، ص195،196.

اللازمة لدفع هذا الاعتداء. ويصدر القرار بالإجماع, فإذا كان الاعتداء من إحدى الدول العربية لا يدخل في حساب الإجماع رأي الدولة المعتدية[1].

رابعا - تحقيق التعاون العربي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

قد نصت المادة الثانية من الميثاق على ضرورة تعاون الدول المشتركة في الجامعة تعاونا وثيقا بحسب نظم وأحوال كل منها, وذلك في الشؤون التالية:

1- الشؤون الاقتصادية والمالية ، ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والنقد وأمور الزراعة والصناعة[2].

2- شؤون المواصلات ، ويدخل في ذلك السكك الحديدية، الطرق، الطيران، الملاحة، البرق والبريد.

3- الشؤون الثقافية.

4- شؤون الجنسية والجوازات ، التأشيرات ، وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.

5- الشؤون الاجتماعية.

6- الشؤون الصحية[3].

خامسا- النظر في مصالح البلاد:

ميثاق الجامعة العربية ينص على أن الجامعة لا تضم إلا الدول المستقلة* ونظرا

لوجود بلدان عربية أخرى خارج نطاقها لأنها كانت في ذلك الوقت لا تزال تحت الاحتلال الأجنبي ، ومنه أعطت الدول العربية المستقلة الحق لنفسها في النظر بصفة عامة في شؤون تلك البلدان عن طريق الجامعة بوصفها رمزا لوحدة الوطن العربي ، وقد ورد في ملحق

---

[1] محمد عزيز شكيري وماجدة الحموي ، المرجع السابق ، ص 244.

[2] رياض صالح أبو العطا ، المنظمات الدولية ، ط1،عمان ،مكتبة الجامعة إثراء ،2010،ص388 .

[3] محمد رفيق الطيب ، المرجع السابق ، ص 43.

* - ينصرف اصطلاح الدولة المستقلة أو الدولة ذات السيادة إلى كل دولة تتأثر وحدها بممارسة كافة اختصاصات سيادتها الداخلية والخارجية في حرية دون خضوع قانوني لدولة أخرى للمزيد أنظر : محمد سامي عبد الحميد ، التنظيم الدولي ، الجماعة الدولية والأمم المتحدة ، ج1،ط6،القاهرة ، منشأة المعارف ، 2000،ص 228.

الميثاق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في الجامعة أن يراعي أماني هذه البلدان وأن يعمل على تحقيقها وبأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع ، وألا يدخر جهدا للتعرف على حاجاتها وتفهم أمانيها وآمالها وبأن يعمل على إصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها[1].

2-2-مبادئ جامعة الدول العربية

مبادئ الجامعة هي الأسس التي تقوم عليها الجامعة والتي يمكن من خلالها تقييم مسيرتها ومدى نجاحها أو اخفاقها في تحقيق أهدافها ، ولقد أشارت ديباجة ونصوص المواد (5 ،6 ،8) من الميثاق إلى المبادئ التي تقوم عليها الجامعة وهي[2]:

أولا- مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء:

يمكن استخلاص هذا المبدأ بداية من الفقرة الأولى لبروتوكول الاسكندرية التي تنص على أن" يكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية تمثل فيه الدول المشتركة الجامعة على قدم المساواة ".ثم أكدت الفقرة الأولى من المادة الثانية من الميثاق نفس المفهوم عندما نصت "أن يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعةويكون لكل منها صوت مهما يكن عدد ممثليها ". كما جرت ممارسات العمل في الجامعة ،على ترسيخ هذا المبدأ وذلك بالمساواة في عضوية المجلس واللجان المتخصصة واللجان المختلفة ، والحق في رئاسة المجلس بالتناوب ولكل دولة صوت واحد في كل هذه الآليات[3].

ثانيا- مبدأ عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول الأعضاء :[4].

وقد جاء ذكره في ديباجة ميثاق الجامعة التي تنص على أن هذا المنظم يقوم" على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها" كما أن المادة الثانية تنص على أن الغرض من

---

[1]رابح غليم ، المرجع السابق ، ص 132،133.

[2] علي يوسف الشكري ، المرجع السابق ، ص 271.

[3] طارق عزت رخاء ،المنظمات الدولية المعاصرة ، القاهرة ،دار النهضة العربية ، 2006،ص251،152.

[4] كمال عبد العزيز ناجي ، دور المنظمات الدولية في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي ، ط1،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2007، ص 394.

قيام الجامعة هو "توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها...وصيانة استقلالها وسيادتها..." وأن يكون التعاون فيما بين الدول لتحقيق هذا الأهداف "بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها..."كذلك تنص المادة الثامنة على أن "تحترم كل دولة من الدول المشتركة حقوق تلك الدول وتتعهد بألا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام"[1].

ثالثا- عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وضرورة حل المنازعات العربية بالطرق السلمي:

جاء النص على عدم استخدام القوة في العلاقات بين الدول الأعضاء في بروتوكول الاسكندرية حيث قرر أنه "لا يجوز على كل حال اللجوء الى القوة لفض النزاعات بين دولتين من دول الجامعة " . كما نصت المادة الخامسة من الميثاق على أنه يمتنع على الأعضاء اللجوء إلى القوة لحل المنازعات التي قد تنشأ بينهم, وأن عليهم اللجوء إلى الوسائل السلمية وأهمها التحكيم والوساطة. ويسري هذا المبدأ على النزاع الذي ينشأ بين دولة عضو في الجامعة وأخرى غير عضو فيها[2].

رابعا- مبدأ المساعدة المتبادلة (الدفاع المشترك):

حسب ما تنص عليه المادة السادسة من ميثاق الجامعة فإن مجلس الجامعة هو الذي يقرر التدابير اللازمة لدفع العدوان على دولة عضو في الجامعة أو التهديد به ، والملاحظ أن الميثاق لا يلزم الدول الأعضاء بتقديم المساعدة مباشرة للدولة ضحية العدوان ولكنه لا يمنعه. ويشترط الميثاق صدور قرار المجلس في هذه الحالة بالإجماع مع عدم أخذ رأي الدولة المعتدية إن كانت عربية ، والميثاق لا يحدد طبيعة التدابير الجماعية التي يلزم على الدول الأعضاء المساعدة بها في حالة ما إذا أقرها مجلس الجامعة العربية[3].

---

[1] محمد السعيد الدقاق و مصطفى سلامة حسين ،المنظمات الدولية المعاصرة ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، دون تاريخ، ص 276.

[2] رياض صالح أبو العطاء ، المرجع السابق ، ص390.

[3] رابح غليم ، المرجع السابق ، ص 137.

خامسا- الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة:

رغم أن ميثاق جامعة الدول العربية قد سبق ميثاق الأمم المتحدة في الظهور، إلا أن علم الدول التي شاركت في وضع ميثاق الجامعة بأن هناك ميثاق لهيئة دولية عالمية في مرحلة المخاض و هي هيئة الأمم المتحدة ، قد دفعهم إلى النص في المادة الثالثة من ميثاق الجامعة على أنه:" ...ويدخل في مهمة المجلس مجلس جامعة الدول العربية" وكذلك "تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل ، لكفالة الأمن والسلام ، ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية"[1]، ويمكن استخلاص هذا المبدأ الذي لم يذكر صراحة في ميثاق الجامعة من خلال نشاط الجامعة وممارساتها لاختصاصاتها ومن خلال تطور علاقاتها بالمنظمة الدولية أيضا.

فبعد خمس سنوات من اعلان قيام جامعة الدول العربية يتم تدارك هذا النقص في ميثاقها بخصوص" مبدأ الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة" بالإشارة الواضحة إليه في نصوص معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، التي وقعتها الدول العربية العضوية بالجامعة في عام1950م.وهذا في المادة الثانية منها.

---

[1] طارق عزت رخا ، المرجع السابق ، ص 253.

3-العضوية في جامعة الدول العربية

3-1-اكتساب العضوية

بينت المادة الأولى من ميثاق الجامعة من هم الأعضاء فيها معلنة أن الجامعة تتألف من الدول العربية المستقلة الموقعة على الميثاق ولكل دولة عربية مستقلة الحق في الانضمام إلى الجامعة ، فإذا رغبت بذلك قدمت طلبا يودع لدى الأمانة العامة ويعرض على مجلس الجامعة في أول اجتماع يعقده بعد تقديم الطلب ، وتضم الجامعة العربية مجموعتين من الدول الأعضاء ، الأعضاء المؤسسين والأعضاء المنظمين[1].

أولا - العضوية الأصلية:

هذه العضوية تثبت عادة للدول التي دخلت المنظمة وقت انشائها وقد ثبتت العضوية الأصلية في جامعة الدول العربية للدول العربية التي وقعت على الميثاق وعددها سبعة وهي مصر، السعودية، اليمن، الأردن، لبنان، سوريا والعراق[2].

ثانيا- العضوية بالانضمام:

لكي تكتسب الدولة عضوية جامعة الدول العربية يجب توافر شروط موضوعية واتمام اجراءات شكلية معينة وذلك على الوجه التالي:

- **الشروط الموضوعية لاكتساب العضوية في الجامعة العربية:**

طبقا للميثاق يشترط في الدولة الراغبة في الانضمام لعضوية الجامعة أن تكون[3]:

---

(1) محمود مرشحة ، المرجع السابق ،ص 199.

(2) جمال عبد الناصر مانع ، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة ، ط1 ، مصر ، دار الفكرالجامعي ،2008 ، ص 244.

(3) طارق عزت رخاء ، المرجع السابق ، ص 247.

* - والظاهر أن مجلس الجامعة العربية بقبوله للصومال عضوا فيها رغم ذلك انطلق من أن الأساس في العروبة هو أصل الشعب وانتماؤه القومي ، انظر ، محمد عزيز شكيري ،ماجدة حموي ، المرجع السابق ،ص 251.

-دولة عربية ولم يتضمن الميثاق تعريفا للعروبة مما يترك الأمر بيد مجلس الجامعة، والحق أن هذا الشرط الذي يضفي على الجامعة كمنظمة إقليمية طابعها القومي ، لم يثير أية مشكلة رسمية حتى الآن ،غير أن انضمام جمهورية الصومال عام 1974م*أثار لدى بعضهم تساؤلا حول مدى انطباعه عليها باعتبار أن اللغة الرسمية لهذه الدولة هي اللغة الصومالية.

-أن تكون دولة مستقلة وبيان مدى استقلال دولة عربية ما متروك أيضا لمجلس الجامعة[1].

- الشروط الاجرائية لاكتساب العضوية في الجامعة العربية:

- تقديم طلب بالانضمام : أن الانضمام للجامعة لا يقوم على أساس توافر الشروط المطلوبة بالدولة بل لابد من أن تقدم طلبا عبر القنوات الدبلوماسية تطلب فيه الانضمام للجامعة.

-موافقة مجلسا الجامعة: أوجبت المادة الأولى أن يعرض طلب الدولة بالانضمام على أول اجتماع لمجلس الجامعة ولم يحدد الميثاق ، ولا النظام الداخلي عدد الأصوات التي يتطلبها قبول الدولة في الجامعة[2].

كما اعترض العراق عام1961م.على طلب الكويت بالانضمام مبررة ذلك بأنها جزء من أراضيها وانسحب المندوب العراقي من المجلس احتجاجا على هذا الطلب فما كان المجلس إلا أن قبل عضويتها[3].

---

(1) بطرس بطرس غالي ، "قضية العضوية في جامعة الدول العربية"، مجلة السياسة الدولية ،عدد 30، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ،1972،ص 114.

(2) سهيل حسين الفتلاوي ، موسوعة المنظمات الدولية ،6ج،ج2،ط1،الأردن ، دار حامد ، 2010،ص30،31.

(3) حسان حلاق ، دراسات في العلاقات العربية – العربية ، بيروت ، دار النهضة العربية ،2010،ص 203.

-أن تتعهد الدولة بجميع الالتزامات التي يرتبها الميثاق ، وهذا شرط بديهي فعلى الدولة الراغبة بالانضمام إلى الجامعة أن تلتزم بما يرتبه ميثاق الجامعة من التزامات على الدول الأعضاء وبدون تحفظ[1].

3-2-عوارض العضوية

تلحق بعضوية الدول في جامعة الدول العربية العوارض التالية:

أولا - الانسحاب من العضوية:

-القاعدة العامة (الانسحاب غير الفوري) : حيث قرر أن لكل دولة عضو أن تنسحب من الجامعة بشرط أن تبلغ المجلس قبل تنفيذه بسنة ، فالدولة لا تفقد عضويتها في الجامعة لمجرد إبلاغها المجلس بالانسحاب وإنما يترتب ذلك بعد سنة والحكمة في ذلك إعطاء الدولة فرصة للتفكير وعدم حدوث هزة مفاجئة في هيكل الجامعة.

- الاستثناء (الانسحاب الفوري) *: في حالة بتعديل الميثاق ولم تقبل الدولة هذا التعديل إذ في هذه الحالة يجوز للدولة الانسحاب من الجامعة دون انتصار مدة السنة[2].

ثانيا- فصل الدولة من الجامعة:

وهي عقوبة أشارت إليها المادة 18 من الميثاق ، حيث يجوز أن يتم فصل الدولة العضو في الجامعة بشرطين ، الشرط الأول أن لا تقوم الدولة العضو بواجبات الميثاقعلى سبيل المثالعدم الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليها أو خرقها لأهداف ومبادئ الجامعة...إلخ ، والشرط الثاني صدور قرار الفصل بالإجماع من مجلس الجامعة عدا

---

[1] محمود مرشحة ، المرجع السابق ، ص200 .

* وهذا ماينص إليه المادة 19 حيث تقرر أن الدولة التي لا تقبل التعديل أن سحب عند تنفيذه دون التقيد بأحكام المادة 18.،أنظر: محمد السعيد الدقاق و مصطفى سلامة حسن ، المرجع السابق ، ص287.

[2] جمال عبد الناصر مانع ، المرجع السابق ،ص 244،245.

صوت الدولة المراد فصلها ، واشتراط الإجماع هنا يبدو بسبب أهمية وخطورة قرار الفصل وأثاره السلبية على العلاقات بين دول الجامعة[1].

ثالثا- زوال الشخصية القانونية للدولة:

وهذه الحالة لم يتم النص عليها في الميثاق, ولكنها حالة متعارف عليها في فقه القانون الدولي، فإذا فقدت إحدى الدول الأعضاء في الجامعة شخصيتها القانونية الدولية لأي سبب من الأسباب ،وليكن مثلا الاندماج في دولة أخرى تفقد هذه الدولة بالتالي عضويتها في الجامعة ، مثال ذلك قامت الوحدة بين مصر وسوريا ، وكونتا دولة جديدة هي الجمهورية العربية المتحدة في 1958م[2].

رابعا-تجميد العضوية:

جزاء التجميد هو جزاء غريب لم ينص عليه ميثاق الجامعة ، وتكفينا لهذا الجزاء أنه يقع في مرتبة وسطى بين جزائي الفصل والحرمان من حقوق ومزايا العضوية[3]، في الأجهزة والفروع واللجان التابعة للجامعة بسبب ارتباكها لتصرف مخالفات لميثاق الجامعة، وقد طبق المجلس هذه العقوبة على مصر عندما وقعت اتفاقية السلام مع اسرائيل عام1979م ، سميت اتفاقية" كامب ديفيد"[4].

خامسا- غياب دولة عضو أو سياسة الكرسي الخالي:

إن الدولة يمكن أن تتغيب عن جلسات أحد الأجهزة المنظمة ويعرف هذا بسياسة الكرسي الخالي ، وهذا يعني امكانية غياب بعض الأعضاء، وقد مارست الدول أعضاء الجامعة العربية هذه السياسة عن طريق الامتناع عن حضور جلسات مجلس الجامعة.

---

(1) عبد الله علي عبو ، المرجع السابق ، ص 385.

(2) خليل حسين ، المرجع السابق ،مجلد 2 ،ص 88.

(3) جمال عبد الناصر مانع ، المرجع السابق ،ص 246.

(4) عبد الله علي عبو، المرجع السابق ، ص 384،385.

سادسا-استئناف الدولة لعضويتها في مجلس الجامعة :

يحدث ذلك خصوصا إذا اتحدت دولتان ويترتب عليه تمثيلها بمقعد واحد في المنظمة ثم يحدث انفصال إحداها من الاتحاد ، الأمر الذي يدعو إلى طلب استئناف عضويتها فيها[1].

---

[1] جمال عبد الناصر مانع ، المرجع السابق ، ص 246.

4. أجهزة جامعة الدول العربية

4-1-الأجهزة الأصلية التي أنشأها الميثاق

أجهزة الجامعة كما نص عليها الميثاق في المواد (3،4،12) هي:

أولا -مجلس الجامعة:

نصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة على أن يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ، ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها[1].

طبقا للمادة (3) من ميثاق الجامعة والمادة (3) من نظامه الداخلي فإن المجلس يقوم بالمهام والاختصاصات التالية:

-وضع السياسة العامة للجامعة العربية وخطة عمل المجلس.

-توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها تحقيقا للتعاون بينها.

-النظر في المسائل التي يعرضها عليه الأمين العام أو الدول الأعضاء واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

-مراعاة تنفيذ قراراته وكذلك ما تبرمه الدول الأعضاء بينها من اتفاقيات في نطاق الجامعة.

-بحث التقارير التي تعرضها عليه المجالس والمنظمات العربية المتخصصة واصدار القرارات اللازمة بشأن تلك التقارير.

-تقرير وسائل التعاون مع المنظمات الدولية.

-اتخاذ القرارات في الشؤون الإدارية والمالية للجامعة.

-اتخاذ التدابير اللازمة لرد العدوان الواقع دولة أو أكثر من دول الجامعة.

---

[1] عبد الكريم عوض خليفة ، قانون المنظمات الدولية، مصر ، دار الجامعة الجديدة ،2009،ص 176.

-التحكيم بين دولتين من دول الجامعة في خلاف بينها لا يتعلق بسيادة واستقلال وسلامة أراضي أطراف الخلاف.

-قبول الأعضاء الجدد في الجامعة وفصل الدولة العضو من عضوية الجامعة.

-انشاء لجان استشارية وفنية يراها ضرورية لنهوض الجامعة بمهامها.

-تعيين الامين العام وتعديل الميثاق[1].

أما أسلوب عمل المجلس فهو ينعقد انعقادا عاديا مرتين في كل من شهر مارس وسبتمبر، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة (المادة11) ، ويجوز عقد المجلس بصفة غير عادية بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء في حالة الاعتداء عليها وذلك بطلب من ممثليها ، وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة حق لأي دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده، ويجتمع المجلس في القاهرة بوصفها المقر الدائم لجامعة الدول العربية أو أي مكان أخر يعينه (المادة10)، ويكون انعقاد المجلس صحيحا إذ حضره ممثلون لأغلب الدول الأعضاء، ويتناوب ممثلو الدول الأعضاء رئاسة المجلس في كل دورعادي وفقا للترتيب الأبجدي لأسماء الدول[2].

تنص المادة السابعة من الميثاق على أن ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية لمن يقبله، وفي الحالتين تنفيذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظامها الأساسي[3].

---

(1) عبد الله علي عبو ، المرجع السابق ، ص 387.

(2) عبد الكريم عوض خليفة ، المرجع السابق ، ص 177.

(3) علي يوسف الشكري ، المرجع السابق ، ص 290،291.

ثانيا-اللجان الفنية:

نصت المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية على تشكيل لجان للشؤون التي قامت الجامعة لتحقيق التعاون العربي فيها ، وقد شكل مجلس الجامعة اللجان الدائمة التالية: اللجنة السياسية ، اللجنة الثقافية الدائمة ، اللجنة الدائمة للمواصلات ، اللجنة الاجتماعية الدائمة ، اللجنة القانونية الدائمة ، لجنة خبراء البترول العربي ، اللجنة العسكرية الدائمة ، اللجنة الدائمة للإعلام العربي ، اللجنة الصحية الدائمة ، اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان ، اللجنة الدائمة للشؤون الإدارية واللجنة الدائمة للأرصاد الجوية. وتمثل الدول الأعضاء في الجامعة في كل لجنة من هذه اللجان كما يعني مجلس الجامعة رئيسا لكل لجنة وتصدر اللجان قراراتها بأغلبية الأصوات.

وتقوم اللجان الفنية بتنظيم التعاون العربي في شكل مشروعات واتفاقات ، تعرض على مجلس الجامعة لإقرارها وعرض ما يحتاج منها على الدول الأعضاء للالتزام بها بشكل معاهدات دولية ، وتستطيع اللجان الفنية انشاء لجان فرعية منبثقة عنها(1).

ثالثا- الأمانة العامة:

تنص المادة12 من الميثاق على أن تكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام *وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين. ويعين مجلس الجامعة بأغلبية الثلثين الأمين العام بعد موافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة. ويضع مجلس الجامعة نظاما داخليا لأعمال الأمانة العامة وشؤون الموظفين(2).وتقوم الأمانة العامة للجامعة بتحضير أعمال مجلس الجامعة ولجانها، وتنفيذ ما يصدر عنها من قرارات وتوصيات ويتولى الأمين العام دعوة المجلس للانعقاد ويحضر اجتماعات الفروع

---

(1) محمود مرشحة ، المرجع السابق ، ص 204،205.

*- تعاقب على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية : عبد الرحمن غرام هو أول أمين عام للجامعة وقد لعب دورا أساسي في تأسيس الجامعة ،استقبال في 4 سبتمبر 1952، وخلفه محمد عبد الخالق حسونة وخلفه محمود رياض ، ثم الشاذلي القليبي ، ثم عصمت عبد المجيد ، ثم عمروموسى ، للمزيد أنظر : سهيل حسين الفتلاوي ، موسوعة المنظمات الدولية ،6ج،ج2،المرجع السابق ،ص 152-155.

(2) جمال عبد الناصر مانع ، المرجع السابق ، ص254.

الرئيسية للجامعة كما يعد مشروع ميزانية الجامعة ، ولا يسند الميثاق دورا أساسيا للأمين العام للجامعة ولكن هذا لا يمنعه من القيام بمثل هذا الدور استنادا إلى (المادة20) من النظام الداخلي لمجلس الجامعة التي تخول الأمين العام توجيه نظر المجلس والدول الأعضاء ، إلى أية مسألة يرى أنها قد تسيء إلى العلاقات بين الدول الأعضاء أو بينها وبين الدول الأخرى[1].

4-2-الأجهزة المستحدثة

-الأجهزة المنشأة بموجب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي

أبرمت معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة في 17جوان 1951 ، بهدف تحقيق الدفاع المشترك عن كيان الشعوب العربية، وقد انبثق عن معاهدة الدفاع العربي المشترك أجهزة مختلفة:

أولا- الأجهزة المتعلقة بالأمن الجماعي العربي:

-مجلس الدفاع المشترك:

ويتكون من وزراء الخارجية والدفاع للدول الأطراف في المعاهدة. ويختص بالإشراف على تنفيذ كافة الالتزامات المتعلقة بالدفاع المشترك، والإشراف على أعمال اللجنة العسكرية وتصدر قراراته بأغلبية ثلثي أعضائه[2].

-اللجنة العسكرية الدائمة:

تتألف اللجنة من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول والأطراف ، وتختص بتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه بين الدول الأطراف.

---

(1) محمود مرشحة ، المرجع السابق ، ص 206.

(2) صلاح الدين حسن السيسي ، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية ، ط1 ، القاهرة ، دار الفكر ،2008 ، ص 87،88 .

-الهيئة الاستشارية العسكرية:

تتألف الهيئة من رؤساء أركان حرب جيوش الدول الأطراف للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة ، وتوجيهها في جميع اختصاصاتها, وتعرض عليها تقارير اللجنة العسكرية الدائمة ومقترحاتها لإقرارها قبل رفعها إلى مجلس الدفاع المشرك، وتقوم الهيئة برفع تقاريرها ومقترحاتها عن جميع وظائفها إلى مجلس الدفاع المشترك للنظر فيها وإقرار ما يقتضي الحال إقراره منها.

-القيادة العربية الموحدة:

وتسند رئاستها للدولة التي تكون قواتها المشتركة في العمليات أكثر عددا وقوة، مالم تجمع الدول الأعضاء على غير ذلك. ويعاون القائد العام في إدارة العمليات الحربية هيئة أركان مشتركة[1].

ثانيا-الأجهزة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي:

نصت المادة السابعة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي أنه استكمالا لأغراض هذه المعاهدة وما ترمي اليه من اشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية، الزراعية والصناعية، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيق وابرام ما تقتضيه الحال من اتفاقيات خاصة لتحقيق هذه الاهداف.

وقررت المادة الثامنة انشاء مجلس اقتصادي مكون من وزراء الدول المتعاقدة المختصة بالشؤون الاقتصادية أو من يمثلونهم عند الضرورة ،لكي يقترح على الحكومات ما يراه كفيلا بتحقيق الأهداف الاقتصادية.ولهذا المجلس أن يستعين في أعماله بلجنة

---

[1] محمد بشير الشافعي ،المنظمات الدولية ،النظرية العامة وأهداف التنظيم الدولي ،القاهرة ، نشأة المعارف ،2002،ص 447.

الشؤون الاقتصادية والمالية المشار اليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية[1].

الخلاصة التي نخرج بها من نهاية هذا الفصل هي أن جامعة الدول العربية هي أول هيئة عربية تضم الدول العربية الموقعة على ميثاقها، إذ تعتبر بذلك منظمة إقليمية تقوم على أسس قومية وقيامها جاء استجابة للظروف السياسية العربية، ورغبة العرب بالوحدة. إلا أن الدعوة لإقامة أي شكل من أشكال الوحدة جاءت من بريطانيا تنفيذا للسياسة الاستعمارية. وهذا من أجل إيجاد مناطق نفوذ لها والحفاظ على مصالحها.

[1]) محمد عزيز شكري و ماجدة حموي، المرجع السابق، ص275.

الفصل الثاني

دور جامعة الدول العربية في دعم القضية الفلسطينية 1945-1974م

1-لمحة تاريخية وجغرافية عن فلسطين.

1-1- التسمية والمجال الجغرافي.

1-2- سكان فلسطين القدامى.

1-3- المستعمرات اليهودية في ريف فلسطين خلال العهدين العثماني والبريطاني 1854 -1948 م .

2-قضية فلسطين في قرارات الجامعة واهتماماتها.

2-1- قرارات في مواجهة الإجراءات الدولية

2-2-قرارات في مواجهة الإجراءات اليهودية.

2-3- قرارات في مبادئ العمل العربي.

2-4- قرارات خاصة بمدينة القدس .

3-قضية فلسطين في مؤتمرات القمة العربية 1946 -1974 م.

3-1- مؤتمرات القمة قبل 1948 م.

3-2-مؤتمرات القمة 1964 -1970 م.

3-3- التمثيل الفلسطيني في مؤتمرات القمة 1973 – 1974 م.

تبنت جامعة الدول العربية القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية التي كانت سببا رئيسيا لقيامها، حيث دعمتها في كل المجالات والأصعدة وذلك انطلاقا من ميثاقها القائم على ضرورة الدفاع عن كل القضايا العربية لما فيه ضمان للحقوق العربية من الضياع. كما برزت العلاقة الوحدوية بين الدول العربية والقضية الفلسطينية من خلال ميثاق الجامعة العربية.

1-لمحة جغرافية وتاريخية عن فلسطين

1-1- التسمية والمجال الجغرافي

1-1-1-التسمية:

فلسطين سكنتها منذ 2500 ق.م قبائل سامية نزحت من جزيرة العرب عرفت باسم الكنعانيين وسميت أرض كنعان لأنها أرض واطئة، وسميت كذلك للتفرقة بينها وبين جزء آخر من هذه القبائل سكنت بلبنان وسميت بالفينيقيين[1]، وحددت بلاد كنعان وهي واقعة غربي نهر الأردن وسوريا، كما ورد اسم كنعان في التوراة ، ويحدها البحر غرب ونهر الأردن وبحيرة طبرية شرقا، وخط يمضي شمالا من تلك البحيرة ، ومن دان تل القاضي عند سفح حرمون الجنوبي جبل الشيخ حتى بئر السبع وكنعان.

التي أعطيت أرض فلسطين هي قبيلة عربية اسمها بالستين(palestine) الذي عربه العرب فنطقوه فلسطين وهو اسم مشتق من الشعب الذي كان يسكن السهول الشمالية والجنوبية من فلسطين ويسمى هذا الشعب الفلسطينيون[2]، الذين لو يتوطنوا إلا الساحل ما بين يافا وغزة[3].

كان الإغريق هم الذين بدأوا في إطلاق اسم فلسطين على الجزء الداخلي من البلاد، فشمل بلاد فلسطين كلها. واليونانيين هم الذين اختاروا هذا الاسم وأطلقوه على كل أجزاء فلسطين, وانتقل منهم إلى الرومان والبيزنطيين بدأ الاسم بأخذ الصفة الرسمية حينما صك الامبراطور فسباسيان هذا الاسم على نقود التي أصدرتها عقب قهر الثورة اليهودية عام70م. ففي العهد الروماني قسمت فلسطين إلى ثلاثة أقسام، وفي العهد التركي لم تبرز فلسطين كوحدة إدارية مستقلة، ولكنها تتبع ولاية الشام وتقسم الولاية إلى سناجق ، وكان اسم فلسطين هو الاسم المعترف به في الأدب المسيحي ،فقد دخل هذا الاسم قبل الاحتلال البريطاني وبعده إلى المعاهدات والنصوص السياسية التي تكتبها الحكومة البريطانية.

---

[1] محمود دياب، الصهيونية العالمية والرد على الفكر الصهيوني المعاصر، القاهرة، دار الكتب،2002،ص59 .

[2] يوسف أبو مايلة وآخرون،" لمحة جغرافية وتاريخية عن فلسطين"، القرى المدمرة في فلسطين حتى عام1952م،ع3،القاهرة،الجمعية الجغرافية المصرية، 1998، ص8.

[3] عمر صالح البرغوثي وخليل صالح، تاريخ فلسطين، الاسكندرية، مكتبة الثقافة الدينية،2001،ص10.

1-1-2-المجال الجغرافي:

فلسطين هي جزء من بلاد الشام، وتحتل الجزء الجنوبي الغربي منها وتقع في غربي قارة آسيا على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. وتعتبر ملتقى القارات الكبرى الثلاث: آسيا، افريقيا، أوروبا. وهي محصورة بين خطي عرض29،30 درجة و15 ،23 درجة شمالا، وبين خطي طول15،34 درجة و 40، 35 درجة شرقا. ويقدر طول شريطها الساحلي المطل على البحر المتوسط بحوالي 224كلم من الشمال الى الجنوب، ويحدها من الشمال والشرق سوريا ولبنان. أما في الجنوب نجد شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة.

تبلغ مساحة فلسطين حوالي 26323كلم^2 مساحة اليابسة و704كلم^2 مساحة المياه[(1)].

وتتمتع فلسطين بمناخ حار وجاف صيفا في المناطق الداخلية ورطب على السواحل ومعتدل على المرتفعات، معتدل الحرارة وماطر على السواحل وبارد مع تساقط الثلوج على المرتفعات. وتقل الأمطار في المناطق الداخلية [(2)].

وكانت فلسطين واحدة من أهم مناطق العالم التي اكتشفت الزراعة حيث يزرع في فلسطين الزيتون والحمضيات والفواكه والخضار والحبوب والقمح والشعير والذرة والقطن والشمندر السكري والتبغ[(3)].

و تقسم فلسطين إلى ثلاثة قطاعات رئيسية هي السهل الساحلي والمرتفعات الجبلية والوسطى والأخدود الأردني. والسهل الساحلي منطقة تركز غالب الفلسطينيين حيث الموانئ ومراكز التجارة والنشاط الاقتصادي والزراعي و تشمل المرتفعات الجبلية الوسطى جبال الجليل ونابلس وهضبة النقب وأعلى جبالها ارتفاعا هو جبل الجرمت شمال فلسطين الذي يبلغ 107 أمتار، وقد سكن في هذه المرتفعات الفلاح الفلسطيني منذ ألاف السنيين وزرعها بالحبوب والفواكه والخضر ورعي المواشي. أما الأخدود الأردني حيث يجري نهر الأردن ليصب في البحر الميت فهو يعد أكثر المناطق انخفاضا على مستوى سطح البحر من أي مكان آخر على وجه الأرض، حيث يصل الانخفاض إلى نحو400متر

---

(1) عبد القادر المخادمي، الصراع العربي الاسرائيلي ما أشبه اليوم ب البارحة، قسنطينة، مطبعة البعث،2001، ص11.

(2) محمد موسي محمود، موسوعة الوطن العربي، عمان، دار دجلة،2008،ص44.

(3) محمد عثمان الخشب، مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي واستراتيجيات إقامة الدولة الفلسطينية، القاهرة، دار قباء،2003،ص77،78.

على سطح البحر. وهي مناطق تتميز بحرارتها طوال العام تشتهر بزراعتها للنخيل والموز والخضروات.

2-1- سكان فلسطين القدامى

عثر الباحثون على بقايا بشرية في شمال مدينة طبرية يعود تاريخها إلى ما قبل نحو 200,000سنة. كما عثروا في مغارة الواد في جبل الكرمل ومغارة القفزة في جنوب الناصرة على مثل تلك البقايا تعود إلى 100.00 سنة ، ومن المدن التي نشأت في شمال فلسطين قبل تاريخها المدون مجد وبيسان[1] ، وقد سكن الكنعانيون أرض كنعان(فلسطين) سنة 2500 ق.م[2] ،

الكنعانيون هم شعب سامي عربي من العرب البائدة وهم فروع وقبائل متعددة منهم اليبوسيون. وظل العرب يشكلون الكثرة الغالبة في البلاد وتعضد وجودهم بمن جاء إليهم من عرب الجزيرة مع الفتح الإسلامي الذي طبع البلاد بطابعها العربي لغة وثقافة وتاريخا ومصيرا. أما العبرانيون فقد طرأوا على مسرح الأحداث في فلسطين في وقت متأخر جدا على وجود الكنعانيين هناك. ففي الوقت الذي يرى فيه العبرانيون أن علاقتهم بفلسطين ترجع إلى ابراهيم[3].فإذا اعتبرنا بأن سيدنا ابراهيم عليه السلام هو النقطة التي يبدأ منها تاريخ اليهود مع ما يحمله ذلك من تضليل وتدنيس فإن خليل الله عليه السلام جاء إلى هذه الأرض غريبا، ولم يملك فيها مقدار شبر من أرض ليدفن فيها زوجته سارة وهذا ما تخبرنا به التوراة[4].

وعندما كانت فلسطين عامرة بالكنعانيين واليبوسيين العرب جاء الغزو اليهودي في القرن الثامن عشر قبل الميلاد ، بقيادة موسى عليه السلام قادمين من مصر ووجدوا مقاومة عنيفة من الكنعانيين ولم يستطيعوا انتزاع السيطرة من المدن الكنعانية ومع مرور الزمن ضعف شأن القبائل الكنعانية فسهل على اليهود اقتحام معاقلهم ولم يستطيعوا أن يقيموا لهم ملكا إلا عند تولي داوود أمرهم حوالي سنة 1000,961ق.م. وامتلأت قلوب اليهود حقدا على الكنعانيين، وتوالت على فلسطين بعد ذلك عهود من الغزو والسيطرة السياسية، وفي كل هذه العهود لم يكن يصحب الغزو هجرة شعبية إنما كانوا يكتفوا بأن

---

(1) مصطفى مراد الدباغ، موسوعة بلادنا فلسطين، 6ج، ج2، الأردن، دار الهدى، 1991، ص9.

(2) شوقي أبو خليل، أطلس التاريخ العربي الاسلامي، دمشق، دار الفكر، 2005، ص13.

(3) اسماعيل أحمد ياغي، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، الرياض، دار المريخ، 1983، ص5.

(4) أحمد سالم رحال، فلسطين بين حقيقة اليهود وأكذوبة التلمود، ط1، عمان، دار الهداية، 2007، ص114.

تكون البلاد خاضعة لحكمهم عن طريق الموالاة أو الحاميات، وبقي سكان فلسطين الأصلين في ديارهم إلى أن جاء العرب المسلمون سنة 636م وطردوا المستعمرين الرومان ودان أهل البلاد بالإسلام. وعندما جاء الفتح العثماني لم تكن البلاد خالية من السكان، إنما كانت عامرة بأهلها من أعقاب العرب الكنعانيين الذين سكنوا فلسطين في الأزمنة الغابرة وسكان فلسطين العرب في العصر الحديث لم يكونوا هم الذين دخلوا مع الفتح العربي الإسلامي إنما هم سكان البلاد الأصليون[1].

1-3-المستعمرات اليهودية في ريف فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني(1854-1948م)

1-3-1- في العهد العثماني:

في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1839-1861م) تملك اليهود أول أرض في فلسطين وكان ذلك عام1854م، وفي عام 1856 م اشترى يهودي بريطاني أول بستان برتقال في فلسطين. وفي عهد عبد العزيز العثماني(1861-1876م) منحت الدولة العثمانية أرض لليهود بالقرب من يافا ، وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني(1876-1909م) بدأ تأسيس المستعمرات في الريف الفلسطيني[2]، وذلك إثر المشاكل اليهودية في روسيا عام1876م وما بعده مما اضطر الكثيرين منهم للهجرة إلى فلسطين وغيرها وقبل العرب هؤلاء النازحين إلى بلادهم كلاجئين ومضطهدين[3].

وفي عام 8 أوت 1878م أنشأ اليهود أول مستعمراتهم وتعرف " بتاج تكفا" وفي عام 1884م بلغ عدد المستعمرات الإسرائيلية خمسة تقع ثلاث منها بجوار يافا، وواحدة في حيفا والأخرى في الحولة، حيث بلغ عدد المستعمرات في الريف الفلسطيني عام1900م، إلى 22مستعمرة معظمها في السهل الساحلي بين الكرمل ومصر، وفي الجليل والقدس والأغوار، وفي عام 1914م وقبل خروج العثمانيين من فلسطين ازدادت المستعمرات

---

[1]) يوسف أبو مايلة وآخرون، المرجع السابق، ص9،10.

[2]يوسف أبومايلة وأخرون، المرجع السابق ،ص 9-11.

[3] يوسف أبو مايلة وآخرون، المرجع السابق، ص12.

حتى بلغت 47مستعمرة منها 26مستعمرة في السهل الساحلي، و 12 في الجليل و2 في القـدس و 6 في الأغوار وواحدة في مرج بن عامر. ويمكن حصر المستعمرات اليهودية في فلسطين إبان العهد العثماني كما يلي:

في اليهود ثلاث قرى إبان الحرب العالمية الأولى وهي نحلات يهودا عام1914م، في ظاهر وادي حنين، وكفار جلعاوي عام1916م ، وتقع جنوب المطلة ومستعمرة ايليت مشحر عام 1918م أقيمت مكان خربة عربية باسم نجمة الصبح، وقد أقام اليهود مستعمرتي (كنيرت –أوب) على بلدة الصنبرة العربية كما أقيمت مدينة "مشمار هايرون" بجانب جسر "بنات يعقوب". وأقيمت مستوطنة "نس صونا" على أنقاض بلدة وادي حنين العربية العريقة، وأقيمت مستعمرة"زكرون يعقوب" على أنقاض بلدة "بيت زمارا" العربية العريقة[1].

1-3-2- في العهد البريطاني:

في نهاية عام 1917مقام اليهود بإنشاء 44 مستعمرة زراعية في فلسطين يقطنها حوالي 12 ألف يهودي وهذا بعد انتهاء سيطرة الدولة العثمانية على المنطقة بهزيمتها في الحرب العالمية الأولى[2]. وفي العهد البريطاني قام اليهود ببناء مستعمرة بنيامينا عام 1919م والتي عرفت باسم الشونة اليهودية نسبة إلى قرية الشونة العربية الواقعة جنوب حيفا، وفي عام 1920م بنيت مستعمرة قريات عنابيم، في جبال القدس في الشمال الغربي من قرية أبوغوش، ومستوطنة داجانبا أو داجانبات بجوار سمخ العربية.

و أهم صفقات ابتياع الأراضي التي حصل عليها اليهود وهي من أشخاص غير فلسطينيين[3]. حيث بين عامي م1920 – 1925م اشترت عدة جمعيات يهودية أراض في مرج بن عامر حيث استعمل للبيع 22قرية. وفي عام 1929م اشترت جمعية

---

(1) يوسف أبو مايلة وآخرون، المرجع السابق، ص11،12.

(2) عبد المنعم واصل، الصراع العربي الاسرائيلي من مذكرات الفريق عبد المنعم واصل،ط1، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية،2002،ص23.

(3) يوسف أبو مايلة وآخرون، المرجع السابق، ص13.

الصندوق اليهودي القومي أراضي في وادي الحوارث العربية وفي قضاء طولكرم [1].ارتفع عدد المستعمرات اليهودية في ريف فلسطين من 73مستعمرة عام1922م إلى287مستعمرة عام 1945م.

وفي عام1947م بلغ عدد المستعمرات اليهودية في جميع أراضي فلسطين حوالي363 وارتفع عددها إلى 724مستعمرة في عام1968م وقد تم تدمير نحو 61قرية عربية إبان العهد البريطاني[2] .

---

[1] عواطف عبد الرحمان، "النشاط الصهيوني في فلسطين في العشرينيات والثلاثينيات": مصر وفلسطين، ع26،عالم المعرفة،1980، ص170.

[2] يوسف أبو مايلة وآخرون، المرجع السابق،ص13.

2-قضية فلسطين في قرارات الجامعة واهتماماتها

2-1- قرارات في مواجهة الاجراءات الدولية

بالرغم من أن مواثيق وقرارات جامعة الدول العربية ليس لها قوة القانون الدولي والقرارات الدولية. حيث أن هذه الجامعة هي منظمة إقليمية ولكن هناك علاقة بين قرارات هذه الجامعة والقرارات الدولية بشأن القضية الفلسطينية[1].

فقد اعترضت جامعة الدول العربية على تقرير لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية، وهي لجنة بريطانية أمريكية مشتركة قامت بزيارة فلسطين عام1946م بهدف التحقق من الهجرة وبيع الأراضي الفلسطينية وأوصت اللجنة في تقريرها بدخول مليون يهودي من ضحايا الاضطهاد النازي إلى فلسطين وإلغاء نظام الأراضي لسنة 1940موالاستعاضة عنه بنظام حرية بيع الأراضي. فدعت جامعة الدول العربية مجلسها للانعقاد على مستوى الملوك والرؤساء العرب في أنشاص بمصر في مارس 1946 م[2].

حيث أكد المؤتمر في بيانه الختامي أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعا وضرورة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني[3]، وأن الصهيونية خطر داهم ليس على فلسطين وحدها بل على بقية الدول العربية والشعوب الإسلامية وإن أقل المطالب في سبيل حماية عروبة فلسطين هي:

1) إيقاف الهجرة الصهيونية تماما.
2) منع تسرب الأراضي العربية إلى أيدي الصهيونية بتاتا.
3) العمل على استقلال فلسطين وتشكيل حكومة تضمن فيها حقوق سكانها الشرعيين بدون تفريق بين عنصر أو مذهب وإن أي سياسة تأخذ بها أية حكومة أجنبية

---

(1) جاسر علي العناني، القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقانون الدولي، ط1، عمان، البازودي، 2002، ص190.

(2) شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر من الفتح العثماني للعالم العربي إلى الوقت الحاضر، ط1، القاهرة، المكتب المصري، 2007، ص143،142.

(3) طه الفرنواني، الصراع العربي الاسرائيلي في ضمير مصري دبلوماسي، بيروت، دار المستقبل العربي،1994،ص15.

تناقض هذه المطالب تعتبر سياسة عدوانية موجهة ضد فلسطين وضد دول الجامعة العربية كافة[1].

ثم عاود مجلس الجامعة للانعقاد في يونيو1946م وأعلن المؤتمر انتقاده للجنة التحقيق الإنجليزية-الأمريكية وندد بتحيزها وتوصياتها، وصدرت بذلك مذكرة من جامعة الدول العربية ومن كل حكومة عربية على انفراد إلى بريطانيا التي طولبت حكومتها بالتفاوض لإنهاء الوضع القائم في فلسطين ، حتى إن لم تنتهي المفاوضة إلى حل مرضي قبل أول سبتمبر فحينئذ يعرض العرب قضية فلسطين على هيئة الأمم المتحدة طبقا للبند الخاص بالانتقال بأراضي الانتداب إلى نظام الوصاية، وعلى مستوى الجامعة فقد شكلت لجنة تمثل دول الجامعة لتتولى معالجة أمر القضية الفلسطينية ورصد الأموال الكافية لكسب التأييد العالمي لصالحها[2].

وعندما بدأت فكرة تقسيم فلسطين تلوح في الأفق عملت جامعة الدول العربية على التأكيد مسبقا على مواصلة الدفاع عن حقوق عرب فلسطين ورفض أي مشروع من شأنه أن يؤدي إلى ضياع الحقوق العربية من خلال تأكيدها على أن دول الجامعة ستعمل جاهدة على احباط أية محاولة من هذا القبيل. ففي سبتمبر 1946 م قرر مجلس الجامعة في دورته الخامسة باتخاذ القرار التالي" إن مجلس جامعة الدول العربية يؤكد من جديد على عزم دول الجامعة العربية على مواصلة الدفاع عن حقوق عرب فلسطين وحتى يرجع الحق إلى أصحابه وإن مجلس الجامعة لمن يلين ولن ينشئ عن عزمه على رفض أي مشروع من شأنه أن يؤدي إلى تقسيم فلسطين أو تأسيس كيان صهيوني فيها، وأنه لمن يدخر وسعا في القيام بكل ما تتطلبه الظروف والأحوال بالاحتفاظ بطبيعة فلسطين العربية باعتبارها جزءا حيويا من الوطن العربي[3].

كما أن جامعة الدول العربية أرسلت مذكرة احتجاج في 4 ديسمبر 1946 م إلى الحكومة الأمريكية أشارت فيها انزعاج العالمين العربي والإسلامي من التدخل الأمريكي في شؤون فلسطين ومن تصريحات الرئيس الأمريكي ترومان المؤيدة لليهود، وأشارت المذكرة أيضا إلى استياء العرب مما بذل في مناطق الاحتلال الأمريكي في أوروبا من تشجيع وتسهيل للهجرة الصهيونية إلى فلسطين وتمنى الجامعة أن تعمل الحكومة

---

[1] محمد عوض الهزايمة، القدس في الصراع العربي الاسرائيلي، ط1،عمان، دار الحامد،2011،ص290.

[2] أحمد عبد الرحمان مصطفى، بريطانيا وفلسطين 1945-1949م دراسة وثائقية، ط1، القاهرة، دار الشروق، 1986، ص103.

[3] محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص290-291.

الأمريكية على وضع حد لهذه التصرفات التي لا يمكن أن تفسر إلا بالتحيز لأحد طرفي النزاع في القضية القائمة بين العرب واليهود..."[1].

ثم عينت الأمم المتحدة عام 1947 م لجنة تحقيق دولية زارت فلسطين وعلى اثر ذلك عقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية اجتماعا بمدينة صور في 1947/09/16م لدراسة محتويات المشروع وقد قررت

أن تنفيذ بنود المشروع خطر يهدد أمن فلسطين والبلاد العربية وان الجامعة العربية قد قررت مقاومة هذه المقترحات بكل الوسائل لتحقيق استقلال فلسطين، شأنها شأن الدول العربية الأخرى كما حذرت اللجنة من التوصية بإنشاء دولة يهودية ، وقد قررت هذه اللجنة دعوة الدول العربية لمساعدة الشعب الفلسطيني و تم ارسال مذكرات إلى كل من بريطانيا وأمريكا للإيضاح أن الدول العربية ستقاوم كل قرار لا يعطي للشعب حقوقه الكاملة، و أن أمريكا وبريطانيا تتحملان مسؤولية ما سوف يجري في منطقة الشرق الأوسط من جراء الحاق الظلم والأذى بالشعب الفلسطيني[2].

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر1947م أول قرار دولي رقم(181) يعطي الحركة الصهيونية إقليما جغرافيا لإقامة كيان سياسي ليهود العالم، حيث قضي بتقسيم فلسطين العربية إلى دولتين يهودية وعربية إلى جانب مناطق تخضع للإدارة الدولية أهمها منطقة القدس[3].مما حدا بمجلس الجامعة في 8ديسمبر1947م إلى الاجتماع وتقريره رفض التقسيم واصدار قرار يقضي بأن الحكومة العربية لا تقرر بقرار الأمم المتحدة وتعتبر التقسيم باطلا من أساسه[4].

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار فيديسمبر1948 م رقم 194 الخاص بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم والحصول على تعويضات عن ممتلكاتهم علما أن هذا القرار لم يعدل أو يلغي منذ صدوره.

تعاملت جامعة الدول العربية مع اللجنة الدولية ممثلة لشعب فلسطين ومصالحه القومية وفي قرار الجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة بتاريخ12افريل1950م قبلت

---

[1] حسان حلاق، المرجع السابق،ص122.

[2]جلال يحي، المرجع السابق، ص185.

[2] موسي ابراهيم، قضايا عربية ودولية معاصرة، ط1، بيروت، دار المنهل، 2010، ص24.

[3] محمد صالح سالم ، الديمقراطية المزعومة في إسرائيل ، مصر ،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ،2002،ص 51.

به مقترحات لجنة التوفيق إلا أن الأمين العام للجامعة العربية في حين، عبد الرحمان عزام باشا أكد على أن المفاوضات مع اسرائيل بجميع مقررات الأمم المتحدة بشأن فلسطين خاصة قرار التقسيم181 وتدويل القدس.

وقد كانت القرارات الدولية سواء كانت فردية أو جماعية خلال الفترة الواقعة بين الحربين العربية والاسرائيلية(1984-1967م) الى حد كبير قليلة جدا وهذا ما انعكس على قلة قرارات الجامعة العربية[1].

2-2 -قرارات في مواجهة الإجراءات اليهودية

2-2-1-على الصعيد السياسي:

اتخذت إسرائيل في 14 ماي 1952 م قرار بنقل مكاتب وزارة خارجيتها إلى القدس، بمجرد الانتهاء من الترتيبات الفنية اللازمة عندها، اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية توصية إلى المجلس الجامعة مفادها معارضة قرار اسرائيل، والذي بدوره قرار الموافقة على هذه التوصية ، ففي 14 سبتمبر 1952م أصدر المجلس قراره رقم 427 جاء فيه بأن : "تواصل الحكومات العربية مساعيها الدبلوماسية لمعارضة نقل وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى القدس ، وتكليف الوفود العربية في الأمم المتحدة ،أن تثير هذه المسألة عند عرض موضوع فلسطين" .

وفي 30 أوت 1966 م قامت إسرائيل بافتتاح مبنى جديد للكنيست القدس وعلى إثر ذلك وبتاريخ سبتمبر 1966ماجتمع مجلس الجامعة لدراسة الأمر،واتخاذ مايلزم بشأنه فكان قرار مجلس الجامعة رقم 2242 . والمنادي بضرورة التصدي لمحاولة إسرائيل تهويد مدينة القدس في المحافل الدولية ، وحث الدول العربية على القيام بمشروعات إنشائية وعمرانية في القدس[2] .

قامت إسرائيل بعد حرب أكتوبر 1967 م بتدمير القرى الفلسطينية وتهجيرأهلها ومصادرة إراضيهم،كما استخدمت أساليب وحشية ومرعبة مع سكان

---

[1] عثمان العثمان، مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي، ط1، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية، 2003، ص24.

[2] محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص293.

فليسطين العرب لتهجيرهم وكونوا عصابات دموية زرعت الأهوال في قلوب سكان القرى الفلسطينية [1]، وإصدار قرارات تهدف إلىضم القدس إداريا وسياسيا لإسرائيل ، فأصدرت جامعة الدول العربية قرار بهذا الشأن تحت الرقم 2355 بتاريخ 13 سبتمبر1967 م،ينص على مايلي :

"مجابهة الضغط الذي تمارسه إسرائيل على الدول من أجل الاعتراف بالقدس المحتلة والتنديد بالإجراءات الصهيونية الرامية إلى تغيير وضع المدينة ، تلك الإجراءات المتمثلة بإنشاء المستعمرات وإجراء الحفريات وزيادة عدد اليهود بالمدينة، من أجل إيجاد أغلبية يهودية على حساب العرب ومساكنهم وممتلكاتهم " .

واصلت إسرائيل إجراءاتها التهويدية بحق المدينة القدسية فأصدرت بتاريخ 23أوت1968م قانون التنظيمات القانونية والإدارية ، قامت الجامعة الدول العربية بعد دراسة وتحليل هذا القانون وإدراك أخطاره ،بإصدار في 3 سبتمبر1968م، وقرار رقم 2431 في دورة انعقاد مجلسها في دورته العادية نص على " نظرا لمجلس الجامعة في الوضع الخطير الناجم عن قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتغيير الوضع في مدينة القدس وتحديها للقرارات المتخذة في هذا الشأن ، من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وتماديها في تغيير معالمها العربية، وانتهاكها لحرمة المقدسات الاسلامية والمسيحية فيها ، قرر المجلس أن تبذل حكومة الدول الأعضاء مزيد من الجهد لدى جميع الدول والشعوب ، في المحافل الدولية لإنقاض المدينة المقدسة من الخطر الصهيوني[2].

كما قامت إسرائيل بحرق المسجد الأقصى بتاريخ 21 أوت 1969م وإجراء حفريات تحته لتدميره ، وظلت تتبع سياسة الترحيل والتهجيروالاستيلاء على أرض عرب فلسطين بدعم من القوىالغربية[3].

وإزاء هذه الأوضاع اتخذ مجلس الجامعة في جلسته المنعقدة في 15 سبتمبر 1970 م قراره 2669 بالتأكيد على عروبة فلسطين ، وبيان الأخطار المترتبة على

---

[1] سامية محمد جابر، قضايا العالم العربي ، ط1 ،بيروت ، دار النهضة العربية 2003 ، ص 282،283.

[2] محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص294.

[3] محمد شلبي ، السياسة الخارجية للدول الصغيرة :الأردن وعملية تسوية الصراع الغربي الإسرائيلي(1979-1994م)،ط1، عمان ، دار كنوز المعرفة العلمية ، 2008،ص 210.

الحفريات الإسرائيلية في المدينة المقدسة ، كما أصدرت جامعة الدول العربية قرار رقم 2804 بتاريخ 15 سبتمبر1971 م ، والخاص بالإعراب عن القلق الشديد نحو طمس إسرائيل لمعالم مدينة القدس العربي ، كما رأت الجامعة ممثلة بمجلسها ، ضرورة العمل على كشف نوايا إسرائيل ، فقررت في الوقت نفسه وبقرارها رقم 2806 ضرورة كشفـهذه النوايا والعمل على تكوين لجنة من الأ ُثريين لمعالجة موضوع الحفريات الإسرائيلية .

وفي مواجهة الإجراءات الصهيونية المتعلقة بتضييق الخناق على الطلاب الفلسطينيين والعمل على تردي الوضع التعليمي العربي اتخذ مجلس الجامعة قراره 3068 بتاريخ سبتمبر 1973 م ، بإنشاء جامعة للطلاب بإحدى الدول العربية ودعم المؤسسات التعليمية الأهلية بفلسطين[1].

2-2-2-على الصعيد الاقتصادي:

اتخذت جامعة الدول العربية قرار في 2 ديسمبر 1945م بإنشاء مكاتب للمقاطعة في كل دولة من الدول العربية ومنع تصدير الموارد الأولية المساعدة للإنتاج اليهودي الصهيوني واتخاذ الإجراءات الجمركية الكفيلة بالتأكيد من جنسية البضائع[2].

وفي يناير 1951م وضعت الجامعة ا خطة لردع الدول والشركات من الدخول في تعاملات مع إسرائيل ، وفتح مكتب رئيسي في دمشق واتخذت الدول العربية عقوبات ضد المؤسسات الأوربية والأمريكية وغيرها التي تحتفظ بفروع لشركاتها أو وكالاتها في إسرائيل ، ورغم ذلك كانت شركات البترول الأمريكية والبريطانية تنقل البترول من العراق إلى جيفا منذ 1948م ، وتحت بنود المقاطعة كان من المستحيل على البواخر الأجنبية أن تمر على الموانئ الإسرائيلية والعربية في الرحلة الواحدة ،ولا يمكن لطائرة تهبط في إسرائيل أن تحلق في الأجواء العربية[3].

---

[1] محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص294،295.

[2] جلال يحي ، المرجع السابق ، ص 207.

[3] حسين شريف ، المفهوم السياسي والاجتماعي لليهود عبر التاريخ من العهد القديم إلى مفاوضات السلام الشرق أوسطية ، ج2، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص 63.

2-2-3-على الصعيد العسكري:

أعلنت بريطانيا إنهاء الانتداب والانسحاب من فلسطين ، فاتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، بتاريخ 16 سبتمبر 1947م قرار يقضي بتشكيل لجنة من الخبراء العسكريين ،لدراسة الوضع في فلسطين[1].ووصلوا إلى نتيجة مفادها إن لليهود في فلسطين منظمات سياسية وتشكيلات عسكرية يستطيعون معها أن يؤلفوا فورا حكومة صهيونية وأن لهم قوة كبيرة من الرجال والسلاح والعتاد ولهم موارد من المال لاتنضب ، وليس لعرب فلسطينمن رجال والسلاح والمال مايمكن أن يقاس بما لأعدائهم اليهود ، وجزء كبير من شعب معرض للفناء، و فلسطين قادمة على أحداث خطيرة بسبب ما أعلنته بريطانيا من عزمها على الانسحاب .

وفي نهاية التقرير المؤرخ في 9 أكتوبر 1947م أوصت اللجنة العسكرية لجامعة الدول العربة بقيادة إسماعيل صفوت باشا، على ما يلي:

- تجنيد المتطوعين وتسليحهم وأن تقوم الدول العربية بحشد جيوشها النظامية على مقربة الحدود الفلسطينية لدخولها بعد انتهاء الاحتلال البريطاني.

- وكذلك تأليف قيادة عربية عامة.

- وان يعين المرجع الأعلى لهذه القيادة من جميع الدول العربية.

- مد شعب فلسطين بكميات من السلاح إلى أن يتم تحقيق ماجاء في توصيات اللجنة.

-وضع مليون دينار تحت تصرف اللجنة العسكرية لتموين القوات الفلسطينية.

- وأن تقوم الدول العربية بتخزين أكبر كمية من الأسلحة والعتاد للمجاهدين ، ولكن أعضاء الجامعة العربية لم تبدي اهتماماً لتنفيذ المقترحات باستثناء تخصيص مليون دينار، والوعود فقط بإرسال كميات من السلاح ، وإنشاء معسكر في قطنا قرب دمشق لتدريب الشباب الفلسطيني[2].

---

[1] محمد عوض الهزايمة ، المرجع السابق ، ص 297 .

[2] جمال عبد المعادي محمد مسعود ، الطريق إلى بيت المقدس ، القضية الفلسطينية ،ج2،القاهرة ،دار الوفاء، ص 130،131.

2-3-قرارات في مبادئ العمل العربي

تداول العرب شعار التضامن من أول لقاء على مستوى القادة أقاموه في القرن العشرين ، وأجري في أنشاص عام 1946م ، وكانت قضية تحرير فلسطين المحور الذي يدور حوله التضامن ، فقد قرروا الوقوف أمام الصهيونية باعتبارها خطرا لايداهم فلسطين فحسب وإنما يهدد جميع البلاد العربية ، واعتبرت أن أية سياسة عدوانية موجهة ضد فلسطين تأخذ بها حكومتا أمريكا وبريطانيا هي سياسة عدوانية تجاه دول الجامعة العربية كافة[1].

كما اعتبرت جامعة الدول العربية التعامل مع إسرائيل قضية عربية خالصة لايحق لأي دولة عربية منفردة أن تتصرف بها دون الرجوع إليها ، حيث اتخذت قرار حاسما في دورتها الثانية عشر عام 1950 م ،جاء فيه أنه لا يجوز لأي دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفردة أو أي اتفاق سياسي اقتصادي أو عسكري مع إسرائيل أو أن تعقد فعلا مثل هذا الصلح أوالاتفاق ، وأن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر فورا منفصلة عن الجامعة العربية طبقا للمادة 18 من ميثاقها وأن علي جميع الدول الأعضاء أن تتخذ تجاهها الإجراءات التالية :

- قطع العلاقات السياسية والقنصلية .
- إغلاق الحدود المشتركة معها ووقف العلاقات الاقتصادية والمالية معها .
- منع كل اتصال مالي أو تعامل تجاري مباشر أو بالواسطة مع رعاياها[2].

أكد مجلس الجامعة في 29 فيفري 1960م، المبادئ الموحدة التي تلتزم بها الدول الأعضاء تجاه قضية فلسطين ، والتي تعتبر بمثابة الخط السياسي العام تجاه الحلول ومبادرات السلام الإقليمية والدولية على حد سواء ،فقد أكد المجلس بأن الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه وأن من حقه أن يسترده ويقرر مصيره، وأن يعيش عيشا كريما حراً، يمارس حقوقه الوطنية الكاملة ، كما طالب المجلس من

---

(1) رياض نعسان آغا ، القمة وقضايا الأمة ، دمشق ، الهيئة العامة السورية للكتاب ،2009، ص33.

(2) محمد بن جديدي ، قرارات المنظمات الدولية ومدى فعاليتها ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،قسم الحقوق ، الجزائر ، جامعة الجزائر ،1993م، ص235،236.

الدول العربية مؤازرة الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه سواء على الصعيد الإقليمي والدولي[1].

لقد كانت قرارات القمة العربية منذ 1964م مؤشراً هاما لعودة التضامن العربي، وإعادة تحريك العمل العربي المشترك لتأييد قضية فلسطين ودعم حقوق شعبها في تقرير مصيره، وساندت جامعة الدول العربية جيش التحرير الفلسطيني ، ومنظمة التحرير [2].

كما كان التضامن العربي موضوع ومضمون قمة الدار البيضاء عام 1965م، حيث أكد القادة العرب التزامهم بميثاق التضامن العربي، ويومها عكست الفقرتان الخامسة والسادسة من فقرات الالتزام رغبة القادة العرب بمراعات حدود النقاش الموضوعي حول ما يختلفون فيه، وطالبت الفقرة السادسة بسن قوانين تجرم أي قول أو عمل يخرج عن حدود الموضوعية في الحوار ،و يسئ إلى العلاقات العربية ، أويتعرض لتجريح مباشر أو غير مباشر لأحد من القادة العرب[3].

4-2 - قرارات خاصة بمدينة القدس

في عام 1947م صدر قرار عن الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وفي عام 1948 م أنهت بريطانيا الانتداب على فلسطين مساء يوم 14 ماي 1948م، وأعلن اليهود قيام دولة إسرائيل صباح يوم 15 ماي 1948 م[4].وتأكد هذا القرار بقرار في ديسمبر 1949م ، دعا فيه رئيس مجلس الوصاية عندها إلى إعلان ورقة عمل بشأن نظام القدس وأنهي العمل في إعداده في 10 فـيفري 1950م[5].

كما أنشأت الجامعة العربية في دورتها الحادية عشرة لجنة أطلقت عليها لجنة فلسطين مهمة هذه اللجنة متابعة القضية الفلسطينية ورسم الخطط الواجب تباعها حيال

---

[1] محمد عوض الهزايمة ، المرجع السابق ، ص 298، 299 .

[2] طه الفرنواني ، المرجع السابق ،ص41.

[3] رياض نعمان آغا ، المرجع سابق، ص 33.

[4] عبد المنعم واصل ، المرجع السابق ، ص 24.

[5] محمد عوض الهزايمة ، المرجع السابق ، ص 299 .

مايجد من الأمور (بشأن القضية)، وقدمت هذه اللجنة إلى دورة الجامعة الثانية عشرة عام 1950م عدة توصيات أقرها مجلس الجامعة تتعلق بمبدأ تدويل القدس من حيث :

- **أولا :** الحالة الديموغرافية وتفيد هذه التوصية على أنه يجب النص في نظام القدس على أن سكان المنطقة يكونون كما كانوا في يوم 29 نوفمبر 1947 م ، من كان لهم حاصلا على الجنسية الفلسطينية في ذلك التاريخ يعتبر مواطنا مقدسيا و له الحق في ممارسة جميع حقوق المواطن أما من لم يكن حائزا لهذه الصفة فيعتبر مقيما ،كذلك الحال لمن استوطن المنطقة بعد 29 نوفمبر 1947م بحيث يبقى التوازن العنصري للسكان كما كان يوم صدور قرار التقسيم .

- ثانيا : أن تبقى نسبة ملكية الأراضي الزراعية والعقارات بين عنصري السكان (اليهود، الفلسطينيين)، كما كانت في 29 نوفمبر 1947م.

- ثالثا : أن ينص الدستور الذي تضعه لجنة الوصاية للقدس الدولية على حق منطقة القدس الدولية في نصيبها من أموال الحكومة الفلسطينية.

-رابعا: يقر دستور القدس الدولية المحافظة على الأوقاف المرصدة لخدمة المؤسسات الدينية والخيرية والثقافية في منطقة القدس مع كفالة استثمارها دون أي عائق ووصول حصيلتها إلى الجهات الموقوفة عليها[1].

كما أولت جامعة الدول العربية اهتماما بالأماكن المقدسة ، فقد أصدر مجلسها قرار بتاريخ 07 ديسمبر 1946 م ، بأن لا يكون الطيران فوق الأراضي المقدسة إلا بإذن خاص ، وافق مجلس الجامعة على توصية اللجنة السياسية ، والمتعلقة بجمع التبرعات لتعمير الصخرة المشرفة ، ففي عام 27 نوفمبر 1954 م، و كذلك على توصية حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بتشكيل لجنة جمع تبرعات لهذه الغاية ، و طلب من البعثات العربية التعاون في هذا الموضوع.

كما وافق مجلس الجامعة على إصلاح المسجد الأقصى في 11ديسمبر 1954م ، وحث الدول صاحبة الشأن الاستمرار بجمع التبرعات، كذلك أصدر قراره رقم 1390 بتاريخ 17 نوفمبر 1954 م، والمتضمن الموافقة على إعمار مسجد الأقصى والصخرة

---

[1] جاسر علي العناني ، المرجع السابق ، ص 194 ،195.

المشرفة ، وفي 27 افريل 1958 م أصدر مجلس الجامعة العربية قراره لرعاية مؤسسة الطفل العربي في القدس ، ومنحها مساعدة مادية ،وفي21مارس 1966م أصدر قرار المتضمن إنشاء مستشفى عربي بالقدس ، لتقديم الخدمات الطبية اللازم لأهلها[1]، وكذلك قرار تعريب ملكية المتحف الأثري الفلسطيني، وادارته وذلك من قبل المملكة الأردنية الهاشمية[2].

وفي 4 أفريل 1962 م أقر مجلس الجامعة قرار رقم 1837 والمتضمن إنشاء مكتب للجامعة العربية في القدس مع الموافقة على الاعتماد الذي قدمته الأمانة كلفته بلغت 6500 جنيه وادرج في ميزانية الامانة العامة لعام1963/1962م.كما استنكرت جامعة الدول العربية الإجراءات التهويدية الإسرائيلية المتكررة للأماكن المقدسة مثل حرق مسجد الأقصى عام 1969 م[3]،

[1]محمد عوض الهزايمة ، المرجع السابق ، ص300،301 .

[2] جاسر علي العناني ، المرجع السابق ، ص 195،196 .

[3] مجدي حماد ، مستقبل التسوية 30 عاما من سلام عابر ،ط1، بيروت ، دار النهضة العربية ،2009،ص 585.

3- قضية فلسطين في مؤتمرات القمة العربية 1946 -1947م

تعتبر مؤتمرات القمة العربية امتداد لأنشطة جامعة الدول العربية وبرلمانها الذي يرسم الإطار العام لسياسة العربية ، ويتخذ القرارات مرتبة حسب سلم أولويات التنفيذ وتقوم الجامعة بدعوة هذا البرلمان للانعقاد كلما دعت الضرورة لذلك ، وقد استحوذت القضية الفلسطينية علىاهتمام ملوك ورؤساء العرب في كافة مؤتمراتهم . وذلك حرصا منهم على عدم ضياع الأرض العربية ، وتفويت الفرصة على الصهيونية العالمية والدول الاستعمارية المساندة [1].

3-1- مؤتمرات القمة قبل 1984م

- مؤتمرقمة أنشاص 28 - 29 مارس 1946 م:

اجتمع ملوك ورؤساء العرب في مؤتمر القمة بتاريخ28-29 مارس1946بمدينة أنشاص، لبحث القضية الفلسطينية[2]،وأقر عدد من القرارات رداً على قرارات اللجنة الأنجلو أمريكية بتقسيم فلسطين ،حيث اعتبر أن فلسطين قطر عربي لا يمكن أن يفصل عن الأقطار العربية الأخرى ،كما اعتبر المؤتمر قضية فلسطين قضية إسلامية وأي خطر صهيوني علي فليسطين يشكل خطر على الأمة الإسلامية كذلك ، ودعا إلى " إيقاف الهجرة الصهيونية إيقافا تاما ، ومنع تسرب الأراضي العربية إلى الأيادي الصهيونية بصورة عامة والعمل على تحقيق استقلال فلسطين ،وتشكيل حكومة تضمن فيها حقوق جميع سكانها الشرعيين بدون تفريق بين عنصر ومذهب ".

قوبلت قرارات المؤتمر بالتفاؤل والحماس والأمل على المستوى العربي وبإمكانية قرب التوصل إلى حلالقضية الفلسطينية عن طريق العمل الجماعي ،ولامتصاص النقمة التي يضمرها العرب لأمريكا وبريطانيا لمساعدتهما الحركة الصهيونية على حساب المصالح العربية ،أظهرت كل من بريطانيا وأمريكا تراجعهما عن مواقفهما ، فقد أعلنت بريطانيا أن قرارات لجنة التحقيق غير ملزمة بها ،وأنها ذات طبيعة استشارية ، ولن تتخذ أي قرار بشأنها إلا بعد استشارت العرب واليهود وإبداء رأيهم فيها ، في حين أعلن الرئيس الأمريكي هاري ترومان أن قرارات اللجنة غير ملزمة لأمريكا ،ولم يؤيد الهجرة اليهودية إلى فلسطين.ولم يكن هذا التراجع حقيقيا ، وإنما كان ظاهريا لامتصاص نقمة

---

[1] محمد عوض الهزايمة ، المرجع السابق ، ص 24- 26 .

[2] طه مجذوب " الجامعة العربية والأمن القومي في نصف قرن " ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 119، القاهرة ، مؤسسة الأهرام، 1995،ص 105.

الشارع العربي والفلسطيني ، وإفشال قرارات القمة العربية ، وإعطاء دفعة جديدة للتأثير على القيادات السياسية العربية ، وتقديم الدعم لليهود المادي والعسكري والسياسي لإقامة الدولة اليهودية[1].

- مؤتمر بلودان 8 يونيه 1946 م

عقدت جامعة الدول العربية اجتماعا غير عادي بتاريخ 8 / 12 يونيو1946م

فيمدينة بلودان بلبنان ،ونظرت في تقرير اللجنة الانجليزية الأمريكية واتخذت قرارات علنية وأخرى سرية[2].

وكان أولى هذه القرارات العلنية هي نقد لجنة التحقيق لتحيزها وإرسال مذكرات لكل من الحكومتين الانجليزية والأمريكية ،من الجامعة العربية ومن كل حكومة عربية على انفراد، كذلك طلب المفاوضة مع بريطانيا لأجل إنهاء الحالة القائمة في فلسطين، وإذا لم تنتهي المفاوضة معها إلى حل مرضي عرضت القضية على هيئة الأمم المتحدة [3].

كما أقر المؤتمر قرارات سرية لوضعها موضع التنفيذ في حال عدم تطبيق المطالب العربية ، وفشل المساعي السلمية ،أو تطبيق حل من شأنه المساس بحق فلسطين وهذه القرارات هي:

1- حث الشعوب العربية على التطوع لنصرة عرب فلسطين في المال والسلاح والمجاهدين .
2- إذا قبلت توصيات لجنة التحقيق الأنجلو – أمريكية وشرع في تنفيذها ، تتخذ الدول العربية التدابير التالية :

- عدم السماح للدولتين البريطانية والأمريكية أولرعاياهما بأي امتياز جديد.
- عدم تأييد مصالح هاتين الدولتين في أي هيئة دولية .
- مقاطعتهما مقاطعة أدبية ، والنظر في إلغاء ما يكون لها من امتيازات مع البلاد العربية .
- الشكوى لمجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة [4] .

---

[1] عبد الحليم مناع العدوان ، القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946 -1990 م، عمان ، دار حامد 2009 ص 29– 33.

[2] عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة الدولية ، ج1، ط4، دبلد، المؤسسة العربية للدراسات ،1999، ص503.

[3] جلال يحي، المرجع السابق ، ص 205،207.

[4] عبد الحليم مناع العدوان ، المرجع السابق ، ص38،39.

- مؤتمر صوفر 16 أيلول 1947 م:

في 16 سبتمبر 1947 م اجتمعت الجنة السياسية لجامعة الدول العربية في مدينة صوفر بلبنان[1]، لبحث تقرير اللجنة الإنجليزية الأمريكية وتحديد موقف الدول العربية منها ومن القضية الفلسطينية وكانت قرارات اجتماع صوفر كالآتي :

1- مقاومة تنفيذ مقترحات اللجنة وكل تدبير آخر لا يحقق استقلال فلسطين باعتبارها دولة عربية .

2- يقاوم عرب فلسطين التقسيم مستندين إلى دعم البلاد العربية لهم بالمال والعتاد والرجال دفاعا عن كيانهم ، ولا تستطيع الحكومات العربية كبت شعور شعوبها الثائرة ولا أن تقف مكتوفة اليدين أمام خطر يهدد البلاد العربية جميعا ، بل إنها ستضطر إلى مباشرة كل عمل حاسم من شأنه أن يدفع العدوان ويعيد الحق إلى نصابه.

3- إرسال مذكرة إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة يفهم منها أن كل قرار يتخذ بصدد فلسطين دون أن ينص على قيام دولة عربية مستقلة فيها يهدد بإثارة اضطرابات خطيرة في الشرق الأوسط وأن الدول العربية عازمة على تأييد عرب فلسطين في كل ما يقومون به ، عندئذ من أعمال في سبيل الدفاع عن عروبة وطنهم وحريتهم .

4- تأليف لجنة فنية عسكرية تتكون من مندوبين عسكريين عن كل الدول العربية وتوكل إلى هذه اللجنة مهمة دراسة جميع النواحي العسكرية في فلسطين وتقديم التوصيات لمجلس الجامعة على ضوء الاجتماعات الممكنة الوقوع على إثر انسحاب القوات البريطانية من فلسطين [2].

وهذه القرارات جاءت إجرائية ووقائية ، ولم تستطع وضع تصور عربي واضح ينتج عنه أي قرار باتجاه العمل العسكري ،أو أي صيغة مشتركة يتم بموجبها القيام بعمل عسكري تجاه القضية الفلسطينية رغم كل التوجهات التي تدعو للتقارب في مجال الدفاع عن فلسطين والتي كانت متبلورة في ذهن المسؤولين العرب[3].

---

[1] عبد العظيم رمضان ، الواجهة المصرية الإسرائيلية في البحر الأحمر 1949-1979 ، القاهرة ،روز اليوسف ،1982، ص 29 .

[2] أحمد عبد الرحمان مصطفى ، المرجع السابق ،104،105..

[3] عبد الحليم مناع العدوان ، المرجع السابق ، ص44 ،45 .

- مؤتمر العالية 7 تشرين الثاني 1947 م.

عندما أصبح خطر قرار الأمم المتحدة بالتقسيم جديّا اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية بمدينة عليا بلبنان لمناقشة إمكانية القيام بعمل عسكري[1]، حيث درس تقرير اللجنة الفنية العسكرية الذي أشار إلى تفوق اليهود على عرب فلسطين ، ثم أصدر المجلس توصياته التي تقضي بأن تحشد الحكومات العربية بعض قطاعات من جيوشها على حدود فلسطين وأن تبادر إلى تقديم السلاح لعرب فلسطين الذين يقطنون المناطق المتاحة لليهود وأن تخصص من أجل ذلك 10.000 بندقية مع ذخائرها ، وبتدريب الشباب في المناطق غير المتاحة لليهود وتعبئتهم للمعركة المقبلة ، وإنشاء قيادة عربية تتولى هذا الأمر،وبأن يرصد على الفور مبلغ من المال يوضع تحت تصرفها لايقل عن مليون جنيه[2].

كما قرر المؤتمر تشكيل لجنة عسكرية أخذت على عاتقها إعداد الفلسطينيين للمعركة ورفع تقاريرها لجامعة الدول العربية ، وقد قامت بعملها على أسس واقعية وبما يحتاجه الموقف العربي من استعداد وحشد رغم ما واجهته من صعوبات في تنفيذ واجباتها وتوفير متطلباتها وتدخلات بعض المسؤولين العرب [3].

2-3- مؤتمرات القمة 1964-170 م

- مؤتمر القمة الأولى 13-17 جانفي 1964 م

استغلت إسرائيل التدهور المتصاعد في العلاقات العربية وانشغال الأمة العربية بمشاكلها وعملت بكل جهدعلى تحويل مياه نهر الأردن وأعلنت في نهاية عام 1963م.

انتهاءها من استكمال المرحلة الأولى من مشروع المياه القومي الإسرائيلي وعن نيتها في حجز مياه الأردن دون أي اعتبار لحقوق البلدان العربية في هذه المياه .

وإزاء هذا الخطر على الأمن القومي العربي رأت مصر أنه لابد من القيام بعمل عربي مشترك في مواجهة هذا التهديد ، فدعت إلى عقد أول مؤتمر عربي لمواجهة مشروعات إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن[4].

---

[1] عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص29.

[2] أحمد عبد الرحمان مصطفى ، المرجع السابق ، ص106،107.

[3] عبد الحليم مناع العدوان ، المرجع السابق ، ص 46، 47 .

[4] طه المجذوب ، "الجامعة العربية والأمن القومي ...." ، المرجع السابق ، ص 108.

انعقد مؤتمر القمة العربي الأول بتاريخ13-17 جانفي1964 م في مصر بمدينة الإسكندرية، حيث قرر المؤتمر استغلال مياه نهر الأردن وروافده وكانت إسرائيل منذ تأسيسها ترى أن ووجودها مرتبط بالمصادر المائية ، وخاصة أن المياه ضرورية لتوطين المهاجرين اليهود وقرر المؤتمر إنشاء قيادة عربية موحدة للجيوش. وتم تعيين الفريق أول علي عامر قائداً عاما لها وحدد موعد لتشكيل نواة هذه القيادة في 01 مارس 1964 م[1]،والطلب من الدول العربية تسهيل مهمة القائد العام ، والالتزام بتشكيلوتخصيص القوات التي تقترحها القيادة الموحدة.

واستكمالا لهذه الاستعدادات وحتى يتمكن القائد العام من تنفيذ مهمته وتستطيع الدول العربية تحديد قواتها وتسليحها ، وجد أن المبلغ المطلوب لتعزيز القوات العربية يبلغ حوالي مائة وأربعة وخمسين مليون جنيه إسترليني، يضاف إليها نفقات متكررة سنوية مقدارها اثنان وعشرون مليون جنيه إسترليني ،تساهم فيها الدول العربية حسب حصتها المقررة، وتحديد واجبات القيادة العربية الموحدة في السلم والحرب ، بوضع التنظيمات للقوات المسلحة ، والخطط العسكرية وتنفيذها وتحسين وسائل الاتصال بين الجيوش العربية وتحديد عدد هذه القوات والتنسيق بين القيادة الموحدة والقوات العربية[2].

كما طلب المؤتمر من أحمد الشقيري ممثل فلسطين في الجامعة العمل على تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره .حيث عقد أحمد الشقيري المؤتمر التأسيسي في القدس كي ينشأ الكيان الفلسطيني . لقدانعقد المؤتمر التأسيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في 28 أيار1964م في مدينة القدس وتحدث فيه الشقيري عن أهمية الكيان الفلسطيني ، وانتخب المؤتمرالشقيري رئيسا له وأقر الميثاق القومي والنظام الأساسي لمنظمة التحرير[3].

إن مؤتمر القمة العربي الأول ،كان نقلة نوعية في الفكر السياسي العربي والتوجه العربي وإبراز الكيان الفلسطيني ، وبلورة الموقف العربي الصحيح نحو حل القضية الفلسطينية على المستوى العسكري والسياسي وتوجيه أنظار العالم لوجود قضية بعد

---

[1] أحمد سليم البرمان " الأطماع التوسعية الإسرائيلية والأهداف الاستراتيجية للحرب" ، إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران 1967 ، ط1، أبوظبي ، مركزالإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2000 ، ص 22 .

[2] عبد الحليم مناع العدوان ، المرجع السابق ، ص65،66 .

* أحمد شقيري سياسي عربي فلسطيني وأول رئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بعد أن وقعت المأساة الفلسطينية الأولى سنة 1948 انتخب الشقيري مساعدا لعبد الرحمان عزام الأمين العام للجامعة العربية ، للمزيد أنظر :عبد الوهاب الكيلاني ، المرجع السابق ،ص97،98 .

[3] حسين غازي ،الاحتلال الإسرائيلي وشرعية المقاومة والعمليات الاستشهادية ، دمشق ، اتحاد الكتب العرب ،2007، ص 25،26.

غيابها فترة طويلة على المسرح العربي و الدولي ، وذلك من خلال ما اتخذه المؤتمر من قرارات [1].

- مؤتمر القمة الثاني 11 سبتمبر 1964

عقد مؤتمر القمة العربي الثاني في 11سبتمبر1964 بالإسكندرية ،وهذا وفقا لقرار مؤتمر القمة الأول ،وفي هذا الاجتماع أكد ملوك ورؤساء العرب على بيان المؤتمرالأول وتقرير عقد القمة دوريا في شهر سبتمبر من كل عام ، ولقد قرر هذا المؤتمر أن الهدف النهائي هو تحرير فلسطين ، وأن هذا الهدف يستلزم خطة شاملة يضعها القائد العام في مدى عام واحد وتحشد فيه الطاقات العربية كلها ، بتعيين كل دولة التزاماتها المحددة فيها،وذلك لاستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني[2].

كما أيد المؤتمر تشكيل جيش للتحرير، وبموجبه باشرت منظمة التحرير الفلسطينية عملها [3].

- مؤتمر القمة الثالث 13-17 سبتمبر 1965م

أقر مؤتمر القمة الثالثالذى عقد بتاريخ 13 -17 سبتمبر 1965 م على ميثاق التضامن العربي ،رداعلى الاعتداءات الإسرائيلية على طول الحدود العربية في سوريا والأردن . وقد حددت اختصاصات هامة للقيادة العربية الموحدة من بينها تنظيم عمليات مشتركة ، غير أنها لم تكن مسؤولة عن التنظيم الشامل للدفاع عن البلدان العربية وتركت هذه المسؤوليات الحيوية للقيادات القطرية الأمر الذي لا يحقق أي تكامل للنظام الدفاعي العربي الذي يحقق الأمن للوطن العربي .

أدت هذه السلبيات إلى خلق معيقات أمام عمل القيادة الموحدة جعلتها عاجزة عن ممارسة اختصاصاتها ومهامها خاصة بعد امتناع الدول العربية عن سداد حصصها المالية للقيادة الموحدة وعدم التزام الجيوش العربية بأوامر أو قرارات التى تصدرها . و رفضت الحكومات العربية الموافقة على مبدأ انتقال القوات العربية من دولة عربية إلى أخرى

---

[1] عبد الحليم مناع العدوان ، المرجع السابق ، ص68،69.

[2] أنور السادات " مصر والواقع العربي الجديد " ، مجلة السياسة الدولية ،عدد 61، القاهرة ، مؤسسة الأهرام، 1981، ص43.

[3] حسين غازي ،المرجع السابق ، ص 47 .

ودخول أراضيها أو حتى عبورها . وهكذا تلاشت أكثر الفرص العربية جدية فى تحقيق تعاون عسكري لخدمة الأمن القومي العربي[1] .

كما شهدت القضية الفلسطينية اهتمام كبير في المؤتمرين الأول والثاني من خلال تحديد الهدف القومي العربي بتحرير أراضيها كاملة ، والقيام بمحاولات حشد الطاقات العربية كاملة لتوحيد الهدف والصف والعمل العسكري الموحد ، للوصول لمرحلة راقية من العمل العربي المشترك ، والتعاون والتقارب والتضامن , إلا أن الخلافات العربيةلم تمهل هذا التعاون بعد انتهاء مؤتمر القمة الثالث حيث وصلت قمتها عام 1966م في عدم انعقاد مؤتمر القمة المقرروتبعثرت معه الجهود ، ولم يتمكن العرب من الوصول إلى أدنى اتفاق من خلال ما تم إقراره في مؤتمرات القمة ، وهذا عائد إلى فقدان عنصر الإلزام في قرارات مؤتمر القمة العربية ، وعدم تنفيذها من قبل الدول العربية التي أوصلتها بالنهاية إلى عدم التمكن من الاحتفاظ بما تبقى من فلسطين والأهداف المتضاربة التي يحاول تحقيقها الزعماء العرب من اجتماعات القمة العربية ، سواء لتحقيق أهداف سياسية، أو معنوية أومادية .أو تجنب أخطار معينة والحفاظ على الكيانات من الانهيار[2].

- مؤتمر قمة اللاءاتالثلاث (الخرطوم) 1967

على إثر هزيمة الجيوش العربية في حرب اكتوبر 1967 م .حيث عقد القادة العرب مؤتمرهم الرابع بالعاصمة السودانية الخرطوم من 29 أوت إلى 1 سبتمبر 1967م.

وحضره 12 ملكا ورئيس دولة و من يمثلهم واشتهرت قمة الخرطوم باللاءات الثلاث وجاء في بيانها الختامي لا صلح لاتفاوض لا اعتراف والتمسك بحق الشعب الفلسطيني

واتفق القادة العرب على توحيد جهودهم في العمل السياسي على الصعيد الدولي والدبلوماسي لإزالة أثار العدوان وتأمين انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة وذلك في نطاق اللاءات الثلاث[3].

كما قرر زعماء الدول العربية المجتمعون في الخرطوم عدم استخدام النفط سلاحا مباشرا ضد الدول الغربية الداعمة لإسرائيل ، ومن ثم فقد بات في مقدور هذه الدول أن تسمح بكل طمأنينة لإسرائيل الاحتفاظ بما استولت عليه من الأراضي العربية ، وبذلك

---

(1) طه مجذوب ،" الجامعة العربية والأمن القومي ...."، المرجع السابق ، ص 108.

(2) عبد الحليم مناع العدوان ، المرجع السابق ، ص 95،96 .

(3) عصام أرشيدات وأخرون ، دراسات في القضية الفلسطينية ، ط1، عمان ، دار الكندي، 1992.ص 76،77.

حرم أنفسهم من الورقة الوحيدة التي كانت في حوزتهم للضغط على الغرب واجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة .

إذن قمة الخرطوم كرست الرفض العربي لإسرائيل ، إذ التزمت الدول العربية بعدم توقيع الصلح معها وبعدم التفاوض و رفض الاعتراف بها ، لكن الاعتراف بهيمنة مصالح القوى الغربية في العالم العربي كان بالمقابل شاملا ، فالامتناع عن استعمال السلاح الوحيد الذي يملكه العرب الذهب الأسود للضغط على الغرب ، الذي يملك وحده القدرة لإجبار إسرائيل الجلاء عن الأراضي المحتلة ،و كان يعني في الواقع تكريس هذا الاحتلال [1].

- مؤتمر قمة الرباط 1969 م

عقد المؤتمر في الرباط الفترة 8-10 ديسمبر 1969 م[2] ، وكان الهدف من عقد هذا المؤتمر حشد الطاقات العربية لتحرير الأراضي المحتلة بعد فشل المساعي السلمية الدولية، ولكن المناقشات التي دارت ، أظهرت تباينا في المواقف العربية، فكل دولة عربية ،أو مجموعة دول تحمل وجهة نظر مختلفة حول العمل العسكري أوالسياسي لحل القضية الفلسطينية وكذلك عدم مناقشة المطالب الفلسطينية الرامية لدعم ثورتهم .

كما يمكن القول أن هذا المؤتمر جاء مقدمة أخرى لتراجع القضية الفلسطينية على المستوى العربي ، وابتعادهاعن العمل العربي المشترك نحوها [3] .

- مؤتمر قمة القاهرة الإستثنائي1970 م

ومن بين المحاولات العربية المتكررة قيام مؤتمر القمة الذي عقد في 1970 م، بإصدار قرار بإنشاء قيادة مشتركة للجهات العربية ، بعد تجزئتها الى جبهة شمالية في سوريا وجبهة شرقية في الأردن وجبهة جنوبية في مصر وقد شكلت قيادة الجبهات من ضباط عدد من الدول العربية ولكن ما إن بدأت تمارس عملها حتى اندلعت أحداث الصدام الدموي في الأردن في سبتمبر1970م بين قوات المقاومة الفلسطينية والسلطات

---

(1) جورج قرم ، انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956-2006، ترجمة : محمد علي مقلد ، ط1، بيروت ، الفارابي ، ص 207،208.

(2) أنور السادات ، المرجع السابق ص 43.

(3) عبد الحليم مناع العدوان ، المرجع السابق ، ص120-122.

الأردنيةفي سبتمبر 1970 م الأمر الذي أشعل الخلافات السياسيةبين الدول العربية ، وأدى الى عرقلة أعمال القيادة الجديدة ، وفقدها لفاعليتها [1] .

وقرر المؤتمر قراريقضي بتشكيل لجنة عليا للإشراف على ماعرف باتفاقية عمان [2] في 22 أكتوبر1970 م ، نظمت خلالها مناطق تواجد القوات الفدائية في جرش وعجلون ، وانسحاب قوات الطرفيين من عمان ، ولم ينجح أي من الاتفاقيات ،و انتهت الأحداث المأساوية في الأردن بخروج رجال المقاومة الفلسطينية بعد معارك 1971 موكذلك لم تستطع الأردن تلبية رغبة المنظمات الفلسطينية بسبب تدني مستواها المؤسسي وتضارب الإدارة السياسية بين الزعامة الفلسطينية والأسرة الهاشمية ومصالح الدول العربية المتطرفة التي ساعدت الفلسطينيين ضد النظام في الأردن[3].

3-3 - التمثيل الفلسطيني في مؤتمرات القمة 1973 - 1974م

- مؤتمر القمة السادسفي الجزائر1973م

علىاثر حرب أكتوبر1973م عقدتالقمة العربية السادسة رسميا في الجزائر لتقويم نتائج الحرب من الناحية السياسية ، وانعقد المؤتمر في الفترة الواقعة مابين 26 و28 نوفمبر 1973[4].

واتخذ المؤتمر المقررات السياسية والدفاعية والاقتصادية التي استوجبها الموقف العربي من القضية الفلسطينية ، وجاء في البيان الذي أصدره المؤتمر "إن العالم العربي يمر بفترة حساسة في تاريخه ، والكفاح ضد الغزو الصهيوني مسؤولية تاريخية طويلة الأمد، تتطلب المزيد من البذل والتضحية ، وإذا كانت حرب أكتوبر 1973م قد أبرزت تصميم الأمة العربية على تحرير أراضيها المحتلة مهما كان الثمن ، فإن وقف إطلاق النار في الميدان لا يعني إطلاقا أن الكفاح قد توقف، أو أن البلدان العربية يمكن أن يفرض عليها حل لا يحقق أهدافها العادلة ،وما دامت الحروب العدوانية التوسعية التي تضع العالم على حافة صداع شامل لم يقضي على أسبابها ، فلن يستتب في الشرق الأوسط سلام دائم

---

[1] طه مجذوب ،" الجامعة العربية والأمن القومي ......" المرجع السابق ، ص 109.

[2] عصام أرشيدات وآخرون ، المرجع السابق ،ص 77،88 .

[3] عبد الحليم مناع العدوان ، المرجع السابق ، ص 128،129.

[4] عصام أرشيدات وآخرون ، المرجع السابق، ص 68.

أو أمن حقيقي ، فلا يمكن التوفيق بين العدوان والاحتلال والتوسع والهيمنة ، ومبادئ الاستقلال الوطني والتنمية والتقدم والسلام العادل .

إن حرب أكتوبر 1973م إنما هي مثل سابقتها نتيجة حتمية لسياسة العدوان. والأمر الواقع التي تنتهجها إسرائيل ، ضاربة عرض الحائط بالمبادئ والقرارات الدولية وحقوق الشعوب ، ذلك أن إسرائيل لم تفتأ منذ أن سلبت حقوق الشعب الفلسطيني وطردته من وطنه ، أن تعمل على التوسع. معتمدة في ذلك على تواطؤ الدول الاستعمارية ودعمها الاقتصادي والتقني والعسكري لها وخصوصا من الولايات المتحدة الأمريكية ،وقد برز هذا التواطؤ مؤخرا في تجنيد الوسائل المالية والمادية بشكل لم يسبق له مثيل في جلب المرتزقة المتخصصين ، وفي تنظيم حملة سياسية التقى على صعيدها كل أعداء العالم الثالث ، وأن إسرائيل بالإضافة الى سياسة الحرب والتوسع ، ترى كذلك في إطار الاستراتيجية الاستعمارية القضاء على إمكانات التنمية لشعوب المنطقة ، وهكذا تبدو الصهيونية، في هذا العصر الذي يشهد انطلاقة حركات التحرر الوطني وتصفية الاستعمار ، وانبعاثا خطيرا للنظام الاستعماري والعنصري ولمناهجه في السيطرة والاستغلال الاقتصـــــادي..."[1].

وأكد البيان أن وقف إطلاق النار ليس هوالسلام لأن السلام يستلزم توفير عدد من الشروط وفي مقدماتها شرطان أساسيان هما :

1. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة .
2. استعادة الشعب الفلسطيني كامل حقوقه الوطنية الثابتة [2].

وقد أقر المؤتمر التعبئة العسكرية لمواجهة إسرائيل [3]، ولكن لم تظهر أي خطة لتطبيقه أو إلزام العرب بتنفيذه مما يعني أنه وضع ليخدم التوجه العربي أمام الرأي العام الداخلي والخارجي ، ونوع من الضغط على أمريكا وإسرائيل خدمة لأهداف التحرك السلمي .

و كذلك قرر المؤتمر الموافقة على التمثيل الفلسطيني ،و الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية وفق ماتقرره منظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني أما القرارالوحيد الذي اتخذه المؤتمر ووجد صدا في العالم ، جمع وخدم القضايا العربية عسكريا وسياسيا القرار الاقتصادي الذي أكد على الاستمرار في قرار حظر، واستخدامه

---

[1] عمر عبد العزيز عمر ، في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، القاهرة ،دار المعرفة الجامعية ،2005 ، ص 351 ، 352.

[2] رياض نعسان آغا ، المرجع السابق ، ص34.

[3] إبراهيم مرزوق ، المرجع السابق ، ص 71.

كسلاح بيد العرب ضد الدول التي تقف موقفا سلبيا من القضية العربية ، مما أدى بوجود اهتمام مباشر بالقضية الفلسطينية على المستوى الدولي ، فقد كثفت الولايات المتحدة من نشاطها السياسي والدبلوماسي ، وقطعت أغلب الدول الإفريقية علاقاتها مع إسرائيل تأييد للموقف العربي حول القضية، وظهور الدول الأوربية بمظهر مختلف عما سبقه وأصبحت تضغط باتجاه إيجاد حل للقضية ،وذلك بفعل استخدام النفط كسلاح في يد العرب ضدها ، فانعكس الموقف العربي الموحد على طبيعة المواقف الدولية التي تغيرت بتغير الموقف العربي ، نتيجة استخدامهم أسلحتهم الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، لأول مرةلخدمة العمل العربي المشترك .

لذا تأتي أهمية المؤتمر على مستوى القضية الفلسطينية بظهور أهمية العمل العربي المشترك من خلال التأكيد على بلورة الهوية وإبراز الشخصية الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحريرالفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني [1] .

- مؤتمر القمة السابع في الرباط 1974 م

اتخذ مؤتمر القمة العربية المنعقد في الرباط 26 أكتوبر 1974 م قراره التاريخي باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني [2].

ولقد انعقد مؤتمر القمة العربي في ظروف اتسمت باستمرار التأييد الدولي وتعاطف الرأي العام العالمي على القضية العربية عموما ، والقضية الفلسطينية بوجه خاص ،وكان الوصف الذي أطلق على مؤتمر القمة في الرباط هو مؤتمر فلسطين ،حيث أصدرالمؤتمر القرارات التالية[3]:

1. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره .
2. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على أية أرض يتم تحريرها ،و أن تقوم الدول العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها في جميع المجالات ، وعلى جميع المستويات [4].

---

[1] عبد الحليم مناع العدوان ، المرجع السابق ، ص 138،140 .

[2] بلال الحسن ، قرارات في المشهد الفلسطيني عن عرفات وأوسلووحق العودة وإلغاء الميثاق ،ط1، بيروت ، المؤسسة العربية ، 2008، ص 64.

[3] عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ص 355،356.

[4] سهيل حسين الفتلاويوعماد محمد ربيع ، موسوعة القانون الدولي الإنساني ، ط1، عمان، دار الثقافة ،2007 ، ص 89

3. دعم منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة مسؤوليتها على الصعيدين القومي والدولي في إطار الالتزام العربي .
4. دعوة كل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية و مصر العربية ،ومنظمة التحرير الفلسطينية لوضع صيغة لتنظيم العلاقات بينها على ضوء هذه المقررات من أجل تنفيذها .
5. أن تلتزم جميع الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني [1] .

رغم عدم صدوربيان ختامي رسمي عن المؤتمر فإن ما نشر عنه فيما بعد يشير إلى أنه كان أكثر مؤتمرات القمة العربية إيجابية وأهمية.إذ عقد في فترة خروج القضية الفلسطينية إلى العالم، وذلك بعد موافقة الأمم المتحدة على منح الفلسطينيين صفة مندوب مراقب في الجمعية العامة [2].

في نهاية الفصل نستنتج بأن القضية الفلسطينية من أهم القضايا الكبرى التي رافقت جامعة الدول العربية منذ نشأتها. حيث شكلت بجوانبها المتعددة الموضوع الأساسي لمعظم مؤتمرات القمة العربية في محاولة لإيجاد اتفاق عربي حول سبل حلها ، ولكن رغم الجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية منذ نشأتها عام 1945 م إلى غاية 1974م دفاعا عن القضية الفلسطينية. لم تمنع من قيام دولة اسرائيل واحتلالها لكل التراب الفلسطيني. أو وقف الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة، وكذلك أخفقت في المحافظة على حقوق الشعب الفلسطيني.

(1) عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ص356 .
(2) عصام أرشيدات وآخرون ، المرجع السابق ، ص 78.

ملخص الدراسة

لقد كان الهدف من الدراسة العنونة ب "جامعة الدول العربية ودورها في دعم القضية الفلسطينية 1945-1974 م ". هومعرفة مدي مساهمة جامعة الدول العربية في دعم القضية الفلسطينية منذ نشأتها عام 1945 ماين اتخذ قرار تاريخي باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. فالجامعة اعتبرت طرفا اساسيا في مختلف القضايا العربية المتعلقة باستقلال الدول العربية المستعمرة ،و هذا انطلاقا من ميثاقها القائم علي ضرورة الدفاع عن كل القضايا العربية لما فيه ضمان العربية لما فيه ضمان للحقوق العربية من الضياع.

وقد تناولنا الدراسة في فصلين معتمدين اثناء سيرورة البحث منهجا تاريخيا تحليليا .في الفصل الاول تطرقنا الي اسباب وظروف قيام جامعة الدول العربية اهداف ومبادئ ميثاقها والعضوية فيها، والاجهزة التي تحويها. اما الفصل الثاني تطرقنا فيه لدور جامعة الدول العربية في دعم القضية الفلسطينية بمعرفة القرارات ومدي فعاليتها التي اتخذتها الجامعة في مواجهة الاجراءات الدولية واليهودية ومبادئ العمل العربي، وقرارات للحفاظ علي مدينة القدس .وكذلك مؤتمرات القمة العربية التي جعلت من قضية فلسطين موضوع اساسي .

وتوصلنا في نهاية الدراسة الي نتائج تمثلت أن الجامعة العربية منظمة اقليمية تقوم علي اسس قومية أنشئت اساسا لتدعيم الصلات الوثيقة والروابط الكثيرة التي تجمع الدول العربية ولتوطد العلاقات فيما بينها. وقيامها جاء استجابة لدعوة بريطانيا الي وجود اتحاد للدول العربية، وهذا لتحقيق مصالحها الاستعمارية واحتواء التوجهات والتيارات القومية التي ظهرت آنذاك.

ومن اهم القضايا التي رافقت الجامعة القضية الفلسطينية.حيث اتخذت قرارات لمواجهة القرارات اليهودية، والدولية الداعمة لإسرائيل ،وقرارات في مبدئ العمل العربي. وهنا نجحت في اتخاذ قرار حاسما عام1950م. يقضي ان التعامل مع إسرائيل قضية عربية خالصة لا يحق لأي دولة منفردة ان تتصرف بها دون الرجوع الي الجامعة ،وأيضا اتخذت قرار باعتبار منظمة التحرير الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني عام1974م .

ورغم الجهود التي بذلتها الجامعة لدعم القضية، وابراز معاناة الشعب الفلسطيني، والسعي للمحافظة علي كيانه وشخصيته العربية. لم تمنع من قيام دولة اسرائيل واحتلالها لكل التراب. او الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة ،واخفقت في المحافظة علي حقوق الشعب الفلسطيني.

خاتمة

جامعة الدول العربية هي أول هيئة عربية تضم الدول العربية الموقعة على ميثاقها، قامت نتيجة لعدة أسباب مهدت لقيامها، حيث نعتبر الوحدة الإقليمية بين مجموعة الدول العربية من بين العوامل المساعدة على قيامها. وكذا التضامن الاجتماعي المشترك بينها، اضافة إلى الدعوات والرغبات لدى الشعوب العربية التي كانت ترغب في تحقيق الوحدة بينها. والحفاظ على القومية العربية.

وفي ظل تنامي الوعي القومي العربي سعت بريطانيا إلى احتواء هذه التوجهات والتيارات القومية بما يحقق الحفاظ على مصالحها بالمنطقة.

وفي ظل هذا انعقد في الاسكندرية اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام. وانتهى بوضع بروتوكول الاسكندرية الذي اشتمل على الخطوط العريضة أو الرئيسية لهيكلة جامعة الدول العربية بتاريخ7 أكتوبر1944م، ويعقب ما تقدم اجتماع اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة التحضيرية حيث اسفر عن وضع مشروع ميثاق الجامعة في 22مارس1945م. وقعت على هذا الميثاق كل من سوريا، لبنان، شرقي الأردن، العراق ومصر. ثم يتبع هذه الدول في التوقيع اليمن.

وتسعى جامعة الدول العربية من خلال ميثاقها لتحقيق مجموعة أهداف وتتمثل في المحافظة على السلام والأمن العربيين، أيضا صيانة استقلال الدول الأعضاء، وكذا تحقيق التعاون في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنظر في مصالح البلاد العربية. كما أن الجامعة العربية تقوم على مبادئ أشار إليها ميثاقها وهي مبدأ المساواة في السيادة، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وأيضا عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وضرورة حل المنازعات العربية بالطرق السلمية، والدفاع المشترك بين الدول العربية، وكذلك الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة.

أما الأجهزة التي تحتويها جامعة الدول العربية، فهناك أجهزة أنشأها الميثاق وهي مجلس الجامعة، اللجان الفنية، الأمانة العامة وأجهزة مستحدثة منشأة بموجب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي أبرمت بتاريخ17 جوان1951م، بهدف تحقيق الدفاع المشترك عن كيان الشعوب العربية.

رغم أن جامعة الدول العربية قامت في ظروف كان الوطن العربي فيها يرذخ تحت نير الاستعمار الغربي، وأنها أنشئت بمخطط بريطاني لحماية مصالحها الخاصة، وأن الحكام العرب استغلوا هذا الاتجاه نحو اقامة تجمع عربي يعبر عن مطامح

الأمة العربية وتطلعاتها نحو التحرر الكامل: فإن مسيرة الجامعة لم تكن بالاتجاه الذي يحقق أدنى طموحات وآمال الشعوب في اقامة الوحدة العربية على أسس صحية، وتحقيق التكامل العربي.

كما أنها لم تتمكن من تحقيق الأهداف التي قامت لأجلها، وتحقيق الأمن والاستقرار للأمة العربية غير أن ما حققته هو بعض الأهداف الثانوية البعيدة عن التأثير على سياسيا الأنظمة، ويمكن القول أن جامعة الدول العربية نجحت في امتصاص أية محاولات جدية للإصلاح على مستوى العالم العربي. وفي تبديد الموارد والطاقات وتسخيرها لخدمة أغراض هامشية. وربما أنها نجحت أيضا في دغدغة بعض أحلام وأوهام الشارع العربي.

وعودة إلى مبادئ وأهداف ميثاق الجامعة العربية نلاحظ أنه أكد على الاستقلال التام للدول الأعضاء، أي على القطرية وعلى التزام الدول بالقرارات التي تقبلها فقط، وعلى تجريد الجامعة من أية سلطة تنفيذية أو تشريعية تمكنها من تنفيذ قراراتها. واقتصار التمثيل على الحكومات العربية دون مشاركة شعوبها.

لقد قلص الميثاق قدرة الجامعة على العمل وجعلها فريسة للخصومات والمنازعات التي تقع بين الدول الأعضاء. لذلك يتحتم تعديل الميثاق تعديلا جذريا ليضع الأمة العربية في طريق الوحدة.

أما فيما يخص الدور الذي لعبته الجامعة العربية في دعم القضية الفلسطينية في الفترة 1945- 1974 نتوصل إلى نتيجة مفادها أن الجامعة جعلت من مشكلة فلسطين شغلها الشاغل، وأحد أهدافها الرئيسية منذ نشأتها 1945م.حيث برزت العلاقة الوحدوية بين الدول العربية والقضية الفلسطينية من خلال ميثاقها، فقد ورد في بروتوكول الاسكندرية الذي صدر عام1944م "الاعتراف بأن فلسطين تشكل جزءا هاما من العالم العربي، وأن حقوق الشعب الفلسطيني لا يمكن أن تمس دون الإساءة إلى السلام والاستقرار في العالم العربي". وكذلك في ميثاق الجامعة العربية الذي وقع في 22مارس1945م، تم الاتفاق على تمثيل فلسطين في اجتماعات اللجنة السياسية الفرعية دون أن يحق لها الاشتراك في التصويت، و بالنسبة للتمثيل فتختار الجامعة ممثلا للاشتراك في حيت حصولها على الاستقلال.

وقد سعت قبل عام 1948م لوقف الهجرة اليهودية وترتيب مقاطعة المنتوجات والصناعات والبضائع اليهودية والعمل على استقلال فلسطين، وابراز الكيان الفلسطيني، ولأجل ذلك أنشأت الجامعة الهيئة العربية في فلسطين.

وخلال 1948-1974م توسعت نشاطات الجامعة ، حيث تبنت القضية الفلسطينية واخذت على عاتقها شرحها ومحاولة إيجاد الحلول لها على المستوى الدولي وهيئة الأمم المتحدة، وتوحيد الجهود العربية نحوها. حيث أخذت القضية بعدا دوليااوابراز وتأكيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني و الاصرار علي حقه في العودة الي وطنيه والعمل علي ارغام اسرائيل للقبول بهذه الحقوق واحترامها ،و الخضوع لإرادة المجتمع الدولي شأن هذه القضية.كما قامت بالحفاظ على الشخصية الفلسطينية من خلال توحيد الشعب الفلسطيني وقياداته السياسية، وازالة التناقضات في صفوفها،وحلت منظمة التحرير محل حكومة عموم فليسطين بعد ان انتهت اعمالها في اجتماعات الجامعة العربية،ولكن رغم الجهود التي بذلتها الجامعة في الدفاع عن القضية الفلسطينية لم تمنع من قيام دولة إسرائيل و احتلالها لكل التراب أو وقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ،حيث أخفقت في المحافظة علي حقوق الشعب الفلسطيني.

الملحق رقم:01

بروتوكول الإسكندرية1944م:

بروتوكول

الموقعون على هذا رؤساء الدول العربية في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام وأعضاؤها هم:

رئيس اللجنة التحضيرية:

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس

رئيس مجلس وزراء مصر ووزير خارجيتها ورئيس الوفد المصري

الوفد السوري:

حضرة صاحب الدولة السيد سعد الله الجابري

رئيس مجلس وزراء سورية ورئيس الوفد السوري

حضرة صاحب الدولة السيد جميل مردم بك وزير الخارجية.

سعادة الدكتور نجيب الأرمنازي أمين السر العام لرئاسة الجمهورية.

سعادة الأستاذ صبير العسلي نائب دمشق.

الوفد الأردني:

حضرة صاحب الدولة توفيق أبو الهدى باشا

رئيس مجلس وزراء شرق الأردن ووزير خارجيته.

ورئيس الوفد الأردني سعادة سليمان سكر بك سكرتير مالي ووزارة الخارجية.

الوفد العراقي:

حضرة صاحب الدولة السيد حمدي الباجه جي

رئيس مجلس وزراء العراق ورئيس الوفد العراقي.

حضرة صاحب المعالي السيد أرشد العمري وزير الخارجية.

حضرة صاحب الدولة نوري السعيد رئيس مجلس وزراء العراق سابقا.

حضرة صاحب السعادة السيد تحسين العسكري وزير العراق المفوض بمصر.

الوفد اللبناني:

حضرة صاحب الدولة رياض الصلح بك

رئيس مجلس وزراء لبنان ورئيس الوفد اللبناني.

حضرة صاحب المعالي سليم تقلا بك وزير الخارجية.

الوفد المصري:

حضرة صاحب المعالي أحمد نجيب الهلالي باشا وزير المعارف العمومية.

حضرة صاحب المعالي محمد صبري أبو علم باشا وزير العدل.

حضرة صاحب العزة محمد صلاح الدين بك وكيل وزارة الخارجية.

اثباتا للصلات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين البلاد العربية جمعاء، وحرصا على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية.

فقد اجتمعوا بالإسكندرية بين يوم الاثنين 8شوال 1363(الموافق 25أيلول/سبتمبر سنة1944) ويوم السبت 20شوال سنة1363(الموافق 7تشرين الأول/أكتوبر سن1944) هيئة لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي العام، وتم الاتفاق بينهم على ما يأتي:

أولا:- جامعة الدول العربية:

تؤلف "جامعة الدول العربية" من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها.
ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى" مجلس جامعة الدول العربية" تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة.
وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها وبين خططها السياسية، تحقيقا للتعاون فيها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة وللنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.
وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة، ويلجأ فيها الطرفان إلى المجلس لفض هذا الخلاف، ففي هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة ملزمة.
ولا يجوز على كل حال الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة، ولكل دولة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام أو روحها.
كما أنه لا يجوز في أية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها، ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما.
وتؤلف منذ الآن لجنة فرعية من أعضاء اللجنة التحضيرية لإعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة ولبحث المسائل السياسية التي يمكن إبرام اتفاقات فيها بين الدول العربية.
ثانيا: التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها:
1- تتعاون الدول العربية الممثلة في اللجنة تعاونا وثيقا في الشؤون التالية:-
(أ) الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة.
(ب) شؤون المواصلات بما في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد.
(ج) شؤون الثقافة.
(د) شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين وما إلى ذلك.
(ه) الشؤون الاجتماعية.
(و) الشؤون الصحية.
2- تؤلف لجنة فرعية من الخبراء لكل طائفة من هذه الشؤون، تمثل فيها الحكومات المشتركة في اللجنة التحضيرية، وتكون مهمتها إعداد مشروع قواعد التعاون في الشؤون المذكورة ومداه وأداته.
3- تؤلف لجنة للتنسيق والتحرير تكون مهمتها مراقبة عمل اللجان الفرعية الأخرى وتنسيق ما يتم من أعمالها أولا فأول وصياغته في شكل مشروعات اتفاقات وعرضه على الحكومات المختلفة.
4- عندما تنتهي جميع اللجان الفرعية من أعمالها تجتمع اللجنة التحضيرية لتعرض عليها نتائج بحث هذه اللجان تمهيدا لعقد المؤتمر العربي العام.
ثالثا: تدعيم هذه الروابط في المستقبل

مع الاغتباط لهذه الخطوة المباركة ترجو اللجنة أن توفق البلاد العربية في المستقبل إلى تدعيمها بخطوات أخرى، وبخاصة إذا أسفرت الأوضاع العالمية بعد الحرب القائمة عن نظم تربط بين الدول العربية بروابط أمتن وأوثق.

رابعا: قرار خاص بلبنان

تؤيد الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية مجتمعة احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة وهو ما سبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به بعد أن انتهج سياسة استقلالية أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي اللبناني بالإجماع في 7تشرين الأول/أكتوبر1943.

خامسا: قرار خاص بفلسطين

1- ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير اضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي، كما ترى اللجنة أن التعهدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية والوصول إلى استقلال فلسطين هي من حقوق العرب الثابتة التي تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار، وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة.

وتصرح اللجنة بأنها ليست أقل تألما من أحد لما أصاب اليهود في أوروبا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الأوروبية الدكتاتورية، ولكن يجب أن لا نخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونية، إذ ليس أشد ظلما وعدوانا من أن تحل مسألة يهود أوروبا بظلم آخر على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم.

2- يحال الاقتراح الخاص بمساهمة الحكومات والشعوب العربية في صندوق الأمة العربية لإنقاذ أراضي العرب في فلسطين إلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لبحثه من جميع وجوهه، وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضيرية في اجتماعها المقبل.

وإثباتا لما تقدم، و قع هذا البروتوكول بإدارة جامعة فاروق الأول بالإسكندرية في يوم السبت20شوال1363(الموافق 7تشرين الأول/أكتوبر1944).

إمضاءات

مصطف النحاس	سليمان سكر	أحمد نجيب الهلالي
حمدي الباجه جي	محمد صبري أبو علم	أرشد العمري
محمد صلاح الدين	نوري السعيد	سعد الله الجابري
تحسين العسكري	جميل مردم	رياض الصلح
نجيب الأرمنازي	سليم تقلا	صبري العسلي

المصدر: نجيب الرئيس كوكب، جامعة الدول العربية ماذا بقي منها؟، ط1، بيروت، رياض الرئيس للكتب،2009،ص80،87.

الملحق رقم:02

ميثاق جامعة الدول العربية

صدرت بمدينة فيينا في اليوم الثالث والعشرين من شهر مايو1969 تثبيتا للعلاقات الوثيقة، والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية، وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها، وتوجيها لجهودها إلى ما فيه خير البلاد قاطبة، وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها، وتحقيق أمانيها وآمالها، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية.

اتفق ممثلو الدول العربية على عقد ميثاق لهذه الغاية.

وبعد تبادل وثائق تفويضهم التي تخولهم سلطة كاملة، والتي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل، اتفقوا على ما يلي:-

مادة(1)

تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق. ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنظم إلى الجامعة، فإذا رغبت في الانضمام قدمت طلبا بذلك، يودع لدى الأمانة العامة الدائمة، ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب.

مادة(2)

الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية، تحقيقا للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا، فحسب نظم كل دولة منها، وأحوالها في الشؤون الآتية:-

أ-الشؤون الاقتصادية والمالية، ويدخل في ذلك التبادل التجاري، والجمارك، والعملة وأمور الزراعة والصناعة.

ب-شؤون المواصلات، ويدخل في ذلك السكك الحديدية ،والطرق والطيران، والملاحة والبرق والبريد.

ج-شؤون الثقافة.

د-شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.

ه-الشؤون الاجتماعية.

و-الشؤون الصحية.

مادة(3)

يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة، ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها.

ويكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة، ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة من اتفاقات في الشؤون المشار إليها في المادة السابقة وغيرها.

ويدخل في مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام، ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

مادة(4)

تؤلف لكل الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة، وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات، تعرض على المجلس للنظر فيها، تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة.

ويجوز أن يشترك في اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى، ويحدد المجلس الأحوال التي يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين، وقواعد التمثيل.

مادة(5)

لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشبت بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة، أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذا وملزما.

وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف المشترك في مداولات المجلس وقراراته.

ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أي دولة أخرى من دول الجامعة، أو غيرها للتوفيق بينهما.

وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء.

مادة(6)

إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشي وقوعه فالدولة المعتدي عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا. ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء، ويصدر القرار بالإجماع فإذا كان الاعتداء من احدى دول الجامعة، لا يدخل في حساب الإجماع رأي الدولة المعتدية.

وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدي عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية المبينة في الفقرة السابقة. وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة وحق لأي دولة من أعضاءها أن تطلب انعقاده.

مادة(7)

ما يقرره المجلس بالاجتماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرر المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله.

وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظمها الأساسية.

مادة(8)

تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول، وتتعهد بألا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها.

مادة(9)

لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض. وبالمعاهدات والاتفاقات التي سبق أن عقدتها، أو التي تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أي دولة أخرى، لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الأخرين.

مادة(10)

تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية، ولمجلس الجامعة أن يجتمع في أي مكان أخر يعينه.

مادة(11)

ينعقد مجلس الجامعة انعقادا عاديا مرتين في العام في كل من شهري مارس وسبتمبر، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، بناء على طلب دولتين من دول الجامعة.

مادة(12)

يكون للجامعة أمانة عامة دائمة، تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين، وعدد كاف من الموظفين.

ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة، الأمين العام. ويعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة.

ويضع مجلس الجامعة نظاما داخليا لأعمال الأمانة العامة وشؤون الموظفين. ويكون الأمين العام في درجة سفير والأمناء في درجة وزراء مفوضين ويعين في ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة.

مادة(13)

يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة، ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية.

ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة، في النفقات، ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقصاء.

مادة(14)

يتمتع أعضاء مجلس الجامعة وأعضاء لجانها وموظفوها الذين ينص عليهم في النظام الداخلي، بالامتيازات، وبالحصانة الدبلوماسية، أثناء قيامهم بعملهم. وكون مصونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات الجامعة.

مادة(15)

ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية، وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام. ويتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس في كل انعقاد عادي.

مادة(16)

فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق، يكتفي بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشؤون الآتية:-

أ- شؤون الموظفين.

ب- قرار ميزانية الجامعة.

ج- وضع نظام داخلي لكل من المجلس واللجان والأمانة العامة.

د- تقرير فض أدوار الاجتماع.

مادة(17)

تودع الدول المشتركة في الجامعة الأمانة العامة نسخا من جميع المعاهدات والاتفاقات التي عقدتها، أو تعقدها مع أي دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها.

مادة(18)

إذا رأت احدى دول الجامعة أن تنسحب منها أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة.

ولمجلس الجامعة أن يعتبر أي دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة، وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول، عدا الدولة المشار إليها.

مادة(19)

يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق، وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن، ولإنشاء محكمة عدل عربية، ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية، التي قد تنشأ في المستقبل، لكفالة الأمن والسلام.

ولا يبت في التعديل إلا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب، وللدولة التي لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه دون التقيد، بأحكام المادة السابقة.

مادة(20)

يصدق على هذا الميثاق وملاحقة وفقا للنظم الأساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة، وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة ويصبح الميثاق نافذا من قبل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع دول.

حرر هذا الميثاق باللغة العربية في القاهرة بتاريخ 8ربيع الثاني سنة 1364 (22مارس سنة 1945)، من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة.

وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة.

ملحق خاص بفلسطين

منذ نهاية الحرب العظمى الماضية، سقطت عن البلاد العربية المسلحة من الدولة العثمانية، ومنها فلسطين، ولاية تلك الدولة، وأصبحت مستقلة بنفسها، غير تابعة لأي دولة أخرى، وأعلنت معاهدة" لوزان" أن أمرها لأصحاب الشأن فيها، وإذا لم تكن قد تمكنت من تولي أمورها فإم ميثاق العصبة في 1919 لم يقرر النظام الذي وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها، فوجود واستقلال الدولة من الناحية الشرعية لا شك فيه، كما أنه لا شك في استقلال البلاد العربية الأخرى، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة.

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظرا لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا، يتولى مجلس الجامعة امر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله.

ملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة

نظرا لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجانها شؤونا يعود خيرها وأثرها على العالم العربي كله، ولأن أماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها.

فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن يوصي مجلس الجامعة، عند النظر في اشتراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع، فيما عدا ذلك بألا يدخر جهدا لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيها، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب.

ملحق خاص بتعيين الأمين العام للجامعة

اتفقت الدول الموقعة على هذا الميثاق على تعيين سعادة" عبد الرحمان عزام بك" أمينا عاما لجامعة الدول العربية.

ويكون كعينه لمدة سنتين، ويحدد مجلس الجامعة فيما بعد النظام المستقبل للأمانة العامة.

المصدر: أحمد محمد بونة، ميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2009،ص

أولا : البيبليوغرافيا باللغة العربية

- قائمة المصادر والمراجع .

1- المصادر :

*** الكتب :**

1- بونة أحمد ، ميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، القاهرة ، دار الثقافة ، 1991 م.
2- رجب يحي حلمي ، الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، القاهرة ، دار الفكر ، 1976م.
3- الرئيس كوكب نجيب ، جامعة الدول العربية ماذا بقي منها ؟ ، ط1، لبنان ، رياض الرئيس للكتب ، 2009م.
4- الغنيمي الشيخ رأفت ، التاريخ المعاصر للأمة العربية الاسلامية ، القاهرة ، دار الثقافة ، 1992م.
5- الفرنوانيطه ، الصراع العربي الاسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1991م.
6- واصل عبد المنعم ، الصراع العربي الاسرائيلي من مذكرات وذكريات الفريق عبد المنعم واصل ، ط1 ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، 2002م.

2- المراجع :

أ- الكتب :

1- ابراهيم موسى ، قضايا عربية ودولية معاصرة ، ط1 ، لبنان ، دار المنهل ، 2010م.

2- أبو خليل شوقي ، أطلس التاريخ العربي الاسلامي ، دمشق ، دار الفكر ، 2005م.

3- أبو العطا صالح رياض ، المنظمات الدولية ، ط1 ، الأردن ، مكتبة الجامعة إثراء ، 2010م.

4- أبو غضيب هالي خيرو، أطلس تاريخ العالم القديم و المعاصر ، عمان ، المكتبة الجامعية ، 2004م.

5- رشيدات عصام و آخرون ، دراسات في القضية الفلسطينية ، ط1، عمان ، دار الكندي ، 1996م.

6-البرعوثي عمر الصالح وخليل صالح ، تاريخ فلسطين ، الاسكندرية ، مكتبة الثقافة الدينية ، 2006م.

7- بشيري أحمد ، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، الجزائر ، تالة ، 2009م.
8- باغي إسماعيل أحمد ، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية ، الرياض ، دار المريخ ، 1983 م.
9- جابر سالم زينب وآخرون ، الاتفاقيات الدولية ، ط2،القاهرة ، دار الوفاء ، 2008 م.
10-جابر محمد سامية ، قضايا العالم العربي ، ط1، بيروت ، دار النهضة العربية ، 2003م.
11- الجمل شوقي عطاالله وعبد الرزاق إبراهيم ، تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر من الفتح العثماني للعالم العربي إلى الوقت الحاضر، ط1 ، القاهرة ، المكتب المصري ، 2007 م.

12- الحسن بلال ، قرارات في المشهد الفلسطيني عن عرفات وأوسلو وحق إلغاء الميثاق ، ط1، لبنان ، المؤسسة العربية للدراسات ، 2008 م.
13- حسنين خليل ، التنظيم الدولي المنظمات القارية والإقليمية ، مجلد 2،ط1، لبنان ،دار المنهل، 2010
14- حلاق حسان محمد ، دراسات في العلاقات العربية – العربية، لبنان، دار المنهل،2010.
15- حماد مجدي،مستقبل التسوية 30 عاماً من سلام عابر،ط 1،بيروت ، دار النهضة العربية،2009.
16- الخربوطلي علي حسين ، التاريخ الموحد للأمة العربية ،ج3، مصر، الهيئة المصرية ،1970.
17- الخشب محمد عثمان ، مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي و استراتيجيات إقامة الدولة الفلسطينية ، القاهرة ،دار قباء ،2003.
18- دياب محمود ،الصهيونية العالمية والرد على الفكر الصهيوني المعاصر ،القاهرة،دار الكتب ،2009.
19- الدفاق محمد السعيد ومصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية المعاصرة ، القاهرة ، منشأة المعارف ، دون تاريخ .
20- رحال أحمد سالم ، فلسطين بين حقيقة اليهود وأكذوبة التلمود ، ط1،عمان ،دار الفكر ، 2005.
21- رخاء عزت طارق ، المنظمات الدولية المعاصرة ، القاهرة ، دار النهضة العربية،2006.
22- رمضان عبد العظيم ، المواجهة المصرية الإسرائيلية في البحر الأحمر 1949-1979،القاهرة ، مطابع روز اليوسف ، 1982.
23- زهدي عبد المجيد سمور ، تاريخ العرب المعاصر ، القاهرة ، الشركة العربية ،2006.
24- زياد طارق ، العلاقات العربية الدولية ،ط1،لبنان ، المؤسسة الحديثة ،2010
25- الزيدي مفيد ، التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة ،عمان ، دار أسامة ،2011.
26- سعدالله عمر وأحمد بن ناصيف ، قانون المجتمع الدولي المعاصر ، الجزائر ، ديوان المطبوعات، الجامعة ،2000.
27- سالم محمد صالح ، الديمقراطية المزعومة في إسرائيل ، مصر ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ،2002.
28- السيسي صلاح الدين حسين ، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية ، ط1،القاهرة ، دار الفكر ، 2008.
29- شريف حسين ، المفهوم السياسي والاجتماعي لليهود عبر التاريخ من العهد القديم إلى مفاوضات السلام الشرق الأوسطية ، ج2،القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،دون تاريخ .
30- الشافعي محمد بشير ، المنظمات الدولية النظرية العامة وأهداف التنظيم الدولي ، القاهرة ، نشأة المعارف ، 2002.
31- الشكري علي يوسف، المنظمات الدولية ،ط1، عمان ،دار صفاء ،2012.
32- شبلي محمد ، السياسة الخارجية للدول الصغيرة الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ،ط1،عمان ،دار كنوز المعرفة العملية ،2008.
33- صالح محسن محمد ، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة ، بيروت ، موكز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 2012.
34- الطيب محمد رفيق ،العالم العربي والتحديات المعاصرة ، ط1 ، لبنان ،دار نفائس ،2010.
35- عبد الحميد محمد سامي ، التنظيم الدولي الجماعة الدولية والأمم المتحدة ،ج1، ط6، القاهرة ، نشأة المعارف 2000.

36- عبو عبد الله علي ، المنظمات الدولية : الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة ،ط1،عمان ،دار قنديل ،2011.
37- العثمان عثمان ، مأزق السنوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي ،ط1، بيروت ،مجد، 2003.
38- العدوان عبد الحليم مناع ، القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946-1990 ، ط1، عمان ،دار الراية ،2009.
39- عمر حسين ، دليل المنظمات الدولية ، القاهرة ،دار الفكر ،2000
40- عمر عبد العزيز ، في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية ، 2005.
41- العناني جاسر علي ،القدس بين المشاريع الحلول السياسية والقانون الدولي ، قسنطينة ، مطبعة البعث ،2009.
42- عوض خليفة عبد الكريم ، قانون المنظمات الدولية ، القاهرة ،دار الجامعة الجديدة ،2009.
43- غازي حسين ، الاحتلال الإسرائيلي وشرعية المقاومة والعمليات الاستشهادية ، دمشق ، اتحاد الكتاب العرب ، 2007.
44- غليم رابح ، الموقف الدولي في نطاق جامعة الدول العربية ، الجزائر ،دار هومة ،2004.
45- الغنيمي محمد طلعت ، جامعة الدول العربية دراسة قانونية سياسية ،الإسكندرية ، نشأة المعارف ،1974.
46- الفتلاوي سهيل حسين ، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية ،ط1، عمان ،دار الثقافة ، 2010 .
47- فاروق صالح هناء ، صورة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لدى الرأي العام المصري ، ط1 ، القاهرة ، دار العالم العربي ،2009.
48- قربان ملحم ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، ج 1، لبنان ،المؤسسة الجامعية ،1981.
49- قرم جورج ، انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956-2006 م، تر: محمد على مقلد ، بيروت ، دار الفارابي ، 2006.
50- مجذوب محمد ، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية ، ط1 حلبي الحقوقية ، 2009.
51- محمد مسعود جمال عبد المعادي ، الطريق إلى بيت المقدس القضية الفلسطينية ، ج2، القاهرة ، دار الوفاء ، دون تاريخ .
52- محافظة علي مفلح ، العرب والعالم المعاصر ، القاهرة ، الشركة العربية ،2008.
53- المخادمي عبد القادر زريق ، الصراع العربي الإسرائيلي ما أشبه اليوم بالبارحة ، قسنطينة ، مطبعة البعث ،2009.
54- مرشحة محمود ، الوجيز في المنظمات الدولية ، ط1، عمان ، مكتبة الجامعة إثراء ،2010.
55- مصطفى أحمد عبد الرحمن ، بريطانيا وفلسطين 1945-1949 دراسة وثائقية ، ط1، القاهرة ، دار الشروق ،1986.
56- مانع جمال عبد الناصر ، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة ،ط1، مصر ، دار الفكر الجامعي ،2008.
57- ناجي كمال عبد العزيز دور المنظمات الدولية في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي ،ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002.
58- عنان آغا رياض ، القمة وقضايا الأمة ، دمشق ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2009.

59-نميرطه ياسين ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ط1، عمان ،دار الفكر ، 2010.
60-الهزايمة محمد عوض ، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي ، ط1 ،عمان ، دار حامد، 2011.
61-يحي جلال ، العالم العربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الثانية ، ج3 ، القاهرة ، المكتب الجامعي الحديث ، دون تاريخ .

ب-الموسوعات

1- الدباغ مصطفى مراد ، موسوعة بلادنا فلسطين ،6ج، ج2،عمان ،دار الهدى ،1991 .
2- الفتلاوي سهيل حسين ، موسوعة المنظمات الدولية ،5ج ، ج1 ، ط1 ، عمان ، دار حامد ، 2010.
3- الفتلاوي سهيل حسين، موسوعة المنظمات الدولية 6ج ، ج2 ،ط1 ، عمان ، دار حامد ، 2010.
4- الكيلاني عبد الوهاب ، موسوعة السياسة الدولية ،ج1،ط4 ،دون بلد ، المؤسسة العربية للدراسات ،1999.
5- محمود محمد نذير ،موسوعة الوطن العربي ، عمان ،دار دجلة ، 2008.
6- مزروق إبراهيم ، موسوعة أهم الأحداث التاريخية ، ط1،مصر ،دار الثقافة ، 2002.
7- الفتلاوي سهيل حسين ومحمد ربيع عماد ، موسوعة القانون الدولي الإنساني ،ط1،عمان ،دار الثقافة ،2007.

ج- الدوريات

1- أبومايلة يوسف وأخرون ، " لمحة جغرافية وتاريخية عن فلسطين " ، القرى المدمرة في فلسطين حتى عام 1952 ، عدد3 ، القاهرة ،الجمعية الجغرافية المصرية ، 1998.
2- البرصان أحمد سليم ، "الأطماع التوسيعية الإسرائيلية والأهداف الاستراتيجية للحرب " إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران 1967 ، ط1،أبوظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2000.
3- السادات أنور ، "مصر والواقع العربي الجديد " ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 61 ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، 1981 .
4- عبد الرحمن عواطف ،" النشاط الصهيوني في فلسطين في العشرينات والثلاثينيات "، مصر وفلسطين ، عدد 26، الكويت ، عالم المعرفة ، 1980.
5- غالي بطرس بطرس ، "قضية العضوية في جامعة الدول العربية " ، مجلة السياسة الدولية ، عدد30 ، القاهرة مؤسسة الأهرام ، 1972.
6- مجذوب طه ، "الجامعة العربية والأمن القومي في نصف قرن " ، مجلة السياسة الدولية عدد119 ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، 1995.
7- موافئعبد الحميد ، " أبعاد الدور المصري في جامعة الدول العربية "، مجلة السياسة الدولية ، عدد 61 ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ،1981.
8- نعمان جلال محمد ، " جامعة الدول العربية ومستقبل العربي المشترك " ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 115، القاهرة ، مؤسسة الأهرام،1994.

فهرس المحتويات: